

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٢٧**

الجمعة، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد اكسورثي	(كندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد كوشينسكي
	بنغلاديش	السيد أحمد
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمىوأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق برواندا

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1257)

00-39174

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق برواندا

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1257)

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل رواندا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد موتابوبا (رواندا) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد انغفار كارلسون، رئيس لجنة التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كارلسون ليشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/1257، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها تقرير لجنة التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. وأعرب عن تقديري للأمين العام الذي أنشأ هذه اللجنة للتحقيق المستقل، بموافقة مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن الأمين العام، صرح في بيان صادر في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، بعد أن تلقى تقرير لجنة التحقيق المستقل، بأنه قد قبل تماما استنتاجات التحقيق. ورحب، في ذلك البيان في تأكيد التحقيق على الدروس المكتسبة من المأساة ورحب بالتوصيات التي طرحها التحقيق بعناية والمدروسة جيدا، والتي، لاحظ الأمين العام بأنها ترمي إلى ضمان أن تكفل الأمم المتحدة العمل على منع أو وقف أي كوارث أخرى من هذا القبيل في المستقبل.

وسوف يستمع مجلس الأمن، في هذا الاجتماع، إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كارلسون. دعوني، أغتنم هذه الفرصة، باسم المجلس، لأعرب عن تقديرنا البالغ للسيد كارلسون والعضوين الآخرين في فريق التحقيق المستقل، البروفسور هان والفريق كوبولاتي، للطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة المناطة بهم.

أعطي الكلمة الآن للسيد كارلسون.

السيد كارلسون (تكلم بالانكليزية): أعرب عن تقديري لمنحي الفرصة لتقديم تقرير لجنة التحقيق المستقل في

الإجراءات التي اتخذها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤.

ويسرني أن التقرير سوف يناقش بصورة موضوعية في مجلس الأمن، أحد الهيئات الرئيسية التي وجهت إليها التوصيات. وأثني على المبادرة التي اتخذها كندا لعقد هذا الاجتماع.

لقد انقضت حتى الآن ست سنوات منذ بدء عمليات الإبادة الجماعية في رواندا، وست سنوات منذ ذبح مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال بصورة وحشية على أيدي مواطنيهم، خلال ١٠٠ يوم فحسب مليئة بالأهوال. وكانت عملية الإبادة الجماعية هذه قد وقعت على مرأى من أعين المجتمع الدولي، وأمام ناظري قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن، أي المجتمع الدولي، لم نمنع ولم نوقف المذابح حالما بدأت. وفشلنا في القيام بذلك هو السبب الذي يحدونا إلى الاجتماع هنا اليوم. لقد كانت تقع على عاتقنا مسؤولية التصرف وفشلنا في الوفاء بها.

والمسؤولية المطروحة على مجلس الأمن اليوم هي لماذا، وما الذي يمكن الاضطلاع به لضمان أن ما حدث في رواندا في ١٩٩٤ لن يتكرر أبدا مرة أخرى. وأن لجنة التحقيق المستقلة قد أنشئت بناء على مبادرة من الأمين العام، وبموافقة مجلس الأمن. وانضم إلي زميلان هما السيد هان سنغ - جو من جمهورية كوريا، والجنرال روفوس كوبولاتي من نيجيريا. وكان يتعين علينا الاضطلاع بمهمتين أساسيتين: التثبت من الحقائق المتصلة بدور الأمم المتحدة أثناء عمليات الإبادة الجماعية، والتقدم بتوصيات تتعلق بالمستقبل. وقمنا بزيارة رواندا وغيرها من البلدان الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى. وزرنا نيويورك عدة مرات وأجرينا مقابلات موسعة مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة. وزرنا فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة. وتحدثنا إلى عدد من بقوا على قيد الحياة بعد عمليات الإبادة الجماعية، وإلى أسر ١٠ من حفظة السلام البلجيكيين الذين قتلوا، وإلى موظفي الأمم المتحدة المحليين في رواندا آنذاك، وتحدثنا إلى شهود آخرين. وساعدونا في توفير الفهم الضروري، وإن كان مؤلما، لما حدث.

وقمت مع زميلي بتقديم تقريرنا إلى الأمين العام في ١٥ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وحددنا في التقرير ما اعتبرناه أوجه قصور لدى الأمم المتحدة قبل عمليات الإبادة الجماعية وبعدها، وقمنا بصوغ ١٤ توصية تتعلق بالمستقبل.

واليوم، أود أن أبرز النتائج الرئيسية التي تمخض عنها التحقيق، إلا أنني أريد أن أركز بوجه خاص على ذلك العنصر من التقرير الذي يستشرف المستقبل، وتوصياته. وهذا المجلس يتمتع بسلطة منع ارتكاب بعض الأخطاء التي ارتكبت في رواندا من أن ترتكب مرة أخرى. وآمل في أن تساعد مناقشة اليوم في تعبئة الإرادة في هذا الصدد.

وتوصل التحقيق إلى أن أوجه القصور الأساسية للأمم المتحدة كانت تتمثل في نقص الموارد والافتقار إلى الإرادة السياسية للتصرف. وغالبا ما كان يطلق على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا اسم البعثة اليتيمة، وهي عملية عانت من كونها أنشئت في أعقاب ما حدث في الصومال. وكانت أصغر وأضعف مما كان ضروريا، واستندت ولايتها إلى تقييم مفرط في التفاؤل لعملية السلام في رواندا آنذاك. وعندما بدأت عمليات الإبادة الجماعية، لم تكن البعثة تعمل كعملية متلاحمة. وكما أشرنا في تقريرنا، كان هناك افتقار إلى القيادة السياسية، ونقص في القدرات العسكرية، ومشاكل حادة في القيادة والتوجيه، ونقص في التنسيق والانضباط.

وفي التقرير، حاولنا أن نحدد في كل حالة خاصة على حدة أين تكمن المسؤولية في إطار منظومة الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة كانت لديها عملية لحفظ السلام في رواندا يبلغ تعداد أفرادها ٢ ٥٠٠ فرد عندما بدأت عمليات الإبادة الجماعية. وكان ينبغي أن يكون بمقدور هذه القوة أن تمنع أو على الأقل أن تُحِد من نطاقها. بيد أنه في واقع الحال وبالرغم من الجهود الباسلة التي بذلها بعض موظفي الأمم المتحدة في رواندا، فإن التفكك كان مآل القوة. وبالتأكيد كانت هناك أعمال تنم عن الشجاعة من جانب أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا الذين بقوا في رواندا. وهناك في رواندا وخارجها أناس يدينون بحياتهم للأمم المتحدة، إلا أنه كان هناك أيضا من جرى التخلي عنهم عندما تركت الأمم المتحدة رواندا. فقُتِل بعضهم وتعرض آخرون لخطر القتل. وانسحاب القسم الأكبر من البعثة خلف الكثير من المرارة في رواندا.

ويتعين علي أن أقول أيضا بأن تقريرنا تضمن كذلك انتقادات موجهة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ولبعض القوات الموجودة في رواندا. ومن الأهمية بمكان أيضا القول بأن تلك البلدان التي لم ترسل قوات أو معدات إلى رواندا، بما فيها بلدي، تتحمل قسطا من المسؤولية عما حدث. وإنها لحقيقة مروعة أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا لم تتمكن أبدا من الحصول على القوات التي تحتاجها لا من حيث الكمية ولا من حيث القدرة.

وأكد التحقيق على ضرورة أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لتحديد حالات الإبادة الجماعية بما هي عليه وأن يتصرف على هذا الأساس. والإرادة السياسية هي المفتاح الأساسي هنا. فالافتقار إلى الإرادة السياسية على التصرف ربما كان أخطر عقبة تقف في وجه جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام وحفظه ويقوض سلطة ومشروعية الأمم المتحدة ذاتها. وإن أحد جوانب دور الأمم المتحدة أثناء عمليات الإبادة الجماعية والذي تسبب في أقصى درجات المرارة في رواندا يتمثل في حقيقة أنه بعد مرور أسابيع قليلة على بدء عمليات الإبادة الجماعية، قرر المجلس أن ينخفض قوام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إلى حوالي عُشر القوام الأصلي. وإن هذا القرار، والافتقار إلى توافر الإرادة للاستجابة الصارمة لإجراءات المتطرفين، أديا إلى جعل المدنيين الروانديين ومن تبقى من موظفي الأمم المتحدة عرضة للخطر. وقد اتخذ هذا القرار بالرغم من الأدلة الواضحة على الفظائع التي كانت ترتكب في رواندا في وجه الدليل على وقوع الإبادة الجماعية.

ومن التوصيات الأساسية في تقريرنا تلك التي شددت على ضرورة تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وإن الأعضاء في لجنة التحقيق المستقل هذه ليسوا أول من يقول ذلك، ومن سوء الحظ، لا يرجح أننا سنكون آخر من يقول ذلك. إلا أنني أود أن أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن أن يأخذوا هذه النقطة على محمل الجد. والأمم المتحدة تظل هي المنظمة الوحيدة التي يمكنها أن تضفي مشروعية عالمية على حفظ السلام. والوجه الآخر لهذه العملة هو أن فشل جهود وحفظ السلام يلحق ضررا مدمرا بمصداقية هذه المنظمة. وإنني أقول إلى أعضاء مجلس الأمن أن أعطوا عمليات حفظ السلام التفويضات اللازمة لها، واضمنوا لها أن الموارد المتوفرة تتناسب وتلك التفويضات. واحشدوا الإرادة السياسية لتوفير القوات التي تحتاجها الأمم المتحدة في فترة زمنية قصيرة. ودللوا على نفس التصميم على ممارسة المسؤولية عن القانون الدولي والسلام والأمن، أينما اندلعت الأزمة وأيا كانت القارة التي تقع فيها.

وأود أن أقول للأمين العام أن يواصل التركيز على تحسين قدرة الأمانة على التخطيط لعمليات حفظ السلام

والإعداد لها. وعند التوصية لعمليات حفظ السلام، فلنقل لمجلس الأمن ما هي الاحتياجات الحقيقية في الميدان وعدد الجنود، ونوع الولاية، ومدى صعوبة المهمة. وعندئذ تكون مسؤولية هذا المجلس في أن يحول دون أن تكون للاعتبارات المتعلقة بالميزانية أو الاعتبارات المالية الأخرى الغلبة على تلك الاحتياجات. ويجب عليه أن يضمن وجود تنسيق كامل في الميدان بين مختلف هيئات الأمم المتحدة المشاركة والاستفادة من الدروس المستخلصة من العمليات السابقة.

وآمل بأن الفريق الذي تم تعيينه لمتابعة التقريرين المتعلقين برواندا وسريبرينتسا سيساعد في تحديد تلك الدروس. وأن التحدي الحقيقي سيتمثل في إدماج هذه الدروس في التخطيط اليومي لحفظ السلام.

وأخيرا، وفيما يتعلق بهذه النقطة، آمل بأن تستخدم جميع الدول الأعضاء القمة الألفية والجمعية الألفية لتوليد الزخم من أجل التصدي للمشاكل التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستتاح للدول الأعضاء فرصة رؤية الحتميات السياسية لحفظ السلام وقد تحققت عمليا وإزالة المشاكل التي اعتورت جهود حفظ السلام لفترة طويلة.

وخلال الأشهر التي سبقت الإبادة الجماعية، لم تدرك الأمم المتحدة، ولا حتى الدول الأعضاء والعناصر غير الحكومية الفاعلة، بالفعل الأهوال التي كان يجري التخطيط لها بشكل منتظم. كانت هناك إشارات تحذير، لكن هذه لم تول الاهتمام اللازم. وركّز اهتمام كبير على مصير برقية دايير، وقد نوقش هذا بالتفصيل في تقريرنا. وأعتقد أن الدرس الرئيسي هو ما يلي: أن معلومات بهذا الحجم، ومن الواضح أيضا أن معلومات تتعلق بالتهديد بإبادة سكان، ينبغي أن تُتشاطر مع مجلس الأمن في مجموعه ويجب أن تؤدي إلى رد فعل حازم.

لقد بُذلت جهود خلال السنوات الماضية لتحسين قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر. ولجنة التحقيق تعتقد أنه يجب مواصلة بذل تلك الجهود. وهناك جانب رئيسي هو تحسين التعاون بين الإدارات المعنية في الأمانة العامة. وجانب آخر يتصل بتحسين تدفق المعلومات إلى مجلس الأمن. وهذا يعتمد أيضا على تلقي أعضاء المجلس إحاطات إعلامية من المسؤولين الأكثر تأهيلا للقيام بذلك، سواء كان الممثل الخاص للأمين العام أو مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. والمعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان هي في كثير من الأحيان مؤشر رئيسي لعلامات الإنذار. ولقد كان هذا هو الحال في رواندا.

لقد قيل الكثير عن ضرورة تحسين قدرتنا على المنع. وتعلُّم الدروس من رواندا يعني وضع المنع موضع التنفيذ الفعلي، ومصاحبة الرغبة في العمل في وقت ما مع القدرة على القيام بذلك. إن تحسين حماية المدنيين مهمة رئيسية للأمم المتحدة. ولجنة التحقيق توصي بأن تتضمن مهام عمليات حفظ السلام، عندما يكون ذلك مناسبا، وبشكل صريح، حماية المدنيين. وأنا أرحب ترحيبا كبيرا بالعمل الذي جرى القيام به في إطار المجلس بشأن تحسين حماية المدنيين، استنادا إلى تقرير قدمه الأمين العام في العام الماضي. وآمل أن يضيف هذا التأكيد الموضوعي أيضا دفعة عند تناول هذه المسائل في الصراعات المنفردة.

أود أن أذكر درسين من رواندا في هذا الشأن. أولا، لا يمكن أن يكون هناك حياد في وجه التهديد بارتكاب إبادة جماعية أو انتهاك جماعي لحقوق الإنسان. والأمم المتحدة والعاملون على حفظ السلام التابعون لها يجب أن يردوا على ذلك. ثانيا، من المهم الاعتراف بأن وجود بعثة للأمم المتحدة، سواء كانت ولاياتها تتضمن حماية المدنيين أم لا، يخلق توقعا بين السكان المدنيين بأن الأمم المتحدة ستحميهم.

وهذا من الضروري وضعه في الاعتبار عند تخطيط العمليات، وأيضا عند مناقشة كيفية تنفيذ الولايات.

إن الأخطاء التي ارتكبها المجتمع الدولي في رواندا كانت جسيمة. ويجب أن نبذل جهدا مصمما على عدم تكرار نفس الشيء أبدا. إن منع وقوع إبادة جماعية أمر واجب؛ وهو أيضا جهد يتجاوز ما يُفهم عادة من المنع. ولذلك أوصت لجنة التحقيق بأن يضع الأمين العام خطة عمل محددة للأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية. والفكرة هي أن يدرس كل جزء من أجزاء منظومة الأمم المتحدة الخطوات المحددة التي يحتاج إلى اتخاذها في إطار ولايته حتى يكون مستعدا على نحو أفضل لمنع وقوع إبادة جماعية. والمحللون السياسيون، وحفظة السلام والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية ينبغي أن يُدربوا جميعا على التعرف على علامات الإنذار. وينبغي أن يكون المقر معدا لالتقاط أي إنذار مبكر وترجمته إلى عمل مبكر. وتأمل لجنة التحقيق أن توفر أي خطة عمل للأمم المتحدة من هذا النوع مدخلا محددا للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية المقرر عقده في العام القادم.

وأخيرا أود أن أعرب عن الأمل في أن يسهم هذا التقرير في تحسين العلاقات بين رواندا والأمم المتحدة. وآمل أيضا أن تُتناول التوصيات في المناقشات مستقبلا بشأن دور الأمم المتحدة في حالات الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد كارلسون على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا والهامة جدا.

السيد فان والصوم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أولا اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لأعضاء لجنة التحقيق المستقل، السيد كارلسون، والسيد هان سونغ – جو والفريق كوبولاتي، لما يسمى بشكل عام تقرير كارلسون، وللأمين العام لمبادرته بإنشاء لجنة التحقيق هذه.

إن الهدف من إسهامنا في هذه المناقشة هو أن نتشاطر مع المجلس عددا من الأفكار التي جالت بخاطرنا ونحن نقرأ تقرير كارلسون. وبعض هذه الأفكار قد يكون متصلا بما نقوم به في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن لا نتوقع التوصل إلى إجابات خلال هذا الاجتماع. والاجتماع المفتوح للمجلس قد يكون هو الشكل المناسب لطرح الأسئلة؛ فإيجاد إجابات يتطلب مزيدا من الوقت والدراسة المتأنية. ونأمل أن تتناول جميع الأسئلة التي لا تزال دون إجابة اليوم اللجنة التي يرأسها السيد الإبراهيمي والتي طُلب منها أن تعد دراسة موسعة عن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة.

على النحو الذي نذكَّر به في تقرير رواندا، هناك أيضا تقرير سريبرينتشا، وكلاهما يتصل بالتحليل الحالي. ولأسباب واضحة، يدرك وفد بلدي المسألة تماما. لكن في التقرير المعروض علينا نُذكَّر أيضا بمسؤولية الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تكن مستعدة لإرسال أية قوات أو معدات إلى رواندا على الإطلاق. وهناك ملاحظة مماثلة يمكن أن تُبدى، بطبيعة الحال، بشأن سريبرينتشا. ووفقا لذلك، بدلا من انتقاد أحد، أود أن نبدأ بالثناء على غانا وتونس، اللتين سمحتا لقواتهما بالبقاء في رواندا طوال الأسابيع المروعة للإبادة الجماعية، بالرغم من انسحاب الفرق الأخرى.

بعد ذلك، نود أن نبدي بعض الملاحظات بشأن مسألة الملاءمة. إن التقرير يعرض ما يسميه ''السؤال الطبيعي'': لماذا لم تستطع قوة يبلغ عددها ٥٠٠ ٢ فرد وقف الأعمال التي قامت بها الميليشيا وجنود قوات الحكومة الرواندية التي بدأت بوضع حواجز طرق وقتل السياسيين والتوتسي في الساعات الأولى بعد سقوط الطائرة التي نجم عنه مقتل رئيسي رواندا وبوروندي. والسؤال يصبح أكثر أهمية إذا سألنا أنفسنا ما الذي كان يمكن أن يحدث إذا ما

سُلِّمت برقية العميد دايير المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير بطريقة مناسبة. في وضع يتسم بهذه الأهمية، فإن الرد ببساطة هو أن العمل المقترح كان يتجاوز بوضوح الولاية الموكولة إلى بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا بمقتضى القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) وهو في رأينا ليس معالجة مناسبة. من الصحيح أن عضوية رواندا في مجلس الأمن عقَّدت الأمور، لكننا نرى أنه كان ينبغي إبلاغ أعضاء المجلس الأربعة عشر الآخرين دون تأخير. بطبيعة الحال، ضرورة حماية المبلِّغ تطلبت درجة عالية من السرية، لكن إذا كان هذا هو الشاغل الرئيسي للأمانة العامة فلعله كان من الأسلم إبلاغ الممثلين الدائمين الأربعة عشر بدلا من الرئيس هابياريمانا.

والنقطة التي نود أن نبديها هي أن الملاءمة تعتمد على التوقيت. فالعمل الذي يكون ملائما يوما ما قد لا يكون ملائما بعد شهر. وإذ ما ضاعت الفرصة، فإن ضرورة التدخل ستزيد في العادة بنسبة عكسية لما يمكن أن تؤدي إليه إرادة سياسية متضائلة. نحن لا ننوي إلقاء اللوم على أحد، لأننا جميعا تقريبا نعيش في بيت من زجاج فيما يتعلق بالعمل أو عدم العمل في مجال حفظ السلام. وإلى جانب هذا، فيما يتعلق بالتوقيت، برقية دايير المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير لم تكن بأي حال من الأحوال إشارة الإنذار الأولى.

كيف كان رد فعل المجتمع الدولي إزاء أحداث ٩ آذار/مارس ١٩٩٢، حينما أحبطت مذبحة منظمة للتوتسي في نياماتا بفضل الراهبة الإيطالية تونيا لوكاتيلي التي نجحت في تنبيه وسائل الإعلام الدولية باللاسلكي ثم اغتيلت بوحشية هي نفسها؟ إن مشاعر الغضب التي أثارها ذلك الحدث في البداية سرعان ما تلاشت لأن أعمال القتل في رواندا كانت تعتبر ظاهرة أزلية يستحسن النظر إليها بقدر من الحياد وبدون انفعال زائد. وكان التوتسي عرضة للخطر في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وكانت حياة الهوتو في خطر في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة الوطنية الرواندية. وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، لقي اتفاق سلام أروشا ترحيبا مشوبا بالارتياح لأنه منح المجتمع الدولي عملية سلام يمكنه أن يدعمها في تعبير مثالي عن حياده.

وقد يكون هذا هو السبب في أنه، بعد أسبوع واحد، لم يعر أحد انتباها لتقرير السيد والي بكري انجاي، المقرر الخاص لهيئة حقوق الإنسان بشأن الإعدامات التي تتم خارج إطار القضاء أو الإعدامات الإيجازية أو التعسفية. وأورد السيد انجاي في تقريره العديد جدا من مذابح التوتسي لدرجة أنه تساءل عن إمكانية إطلاق لقب ''الإبادة الجماعية'' عليها. والسبب واضح في أن تقريرا من ذلك النوع لم يجد الترحيب فورا من المجتمع الدولي الذي كان قد وضع ثقته للتو في اتفاق سلام أروشا. إلا أن الأمر المحير هو أنه لفترة طويلة من الزمن بعد ذلك - حتى بعد أن بدأت أعمال الإبادة الجماعية - استمر عدد كبير من الأطراف في التركيز على المخاطرة بتهديد اتفاق سلام أروشا، كما لو كان ذلك الاتفاق أكثر قيمة من أرواح آلاف الناس الذين كانوا يتعرضون للقتل آنذاك. وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بعد أن تولت الحكومة المؤقتة السلطة وفرت بالفعل من كيغالي، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا لم يرد فيه ذكر المجازر الحاصلة ولكنه أكد مجددا أن اتفاق سلام أروشا هو الإطار الصحيح الوحيد لحل صراع رواندا. ومن ثم طالب المجلس الأطراف بأن توافق على وقف فوري لإطلاق النار وأن تعود إلى طاولة المفاوضات.

وقد صدر ذلك البيان في وقت كان فيه القتلة، حسبما جاء في تقدير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان، يرتكبون مذابح إبادة جماعية مهلكة، حيث كانوا يقتلون في بعض الحالات المئات بل والآلاف من الناس في يوم واحد أو يومين. ومن الواضح أن انفصال مجلس الأمن هذا عن الواقع الحقيقي للأحداث لم يكن له أن يستمر. ففي ٢٨ نيسان/أبريل اشتكى السفير غمباري ممثل نيجيريا من أن الاهتمام كان منصبا أكثر مما ينبغي على مفاوضات وقف إطلاق النار في حين لم تجد المذابح الاهتمام الكافي. وبعد يومين، في ٣٠ نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أقر للمرة الأولى بأن

عمليات قتل للمدنيين قد حدثت خاصة في المناطق الخاضعة لأعضاء أو مناصري الحكومة الرواندية المؤقتة. إلا أنه، حتى في ذلك البيان، فإن عبارة ''الإبادة الجماعية'' لم تستخدم.

ونحن نرى أن هناك عددا من العبر التي يمكن تعلمها من هذا الجزء من التقرير. أولا، لا ينبغي أن نعامل عمليات السلام بوصفها شيئا أعلى مرتبة من سكان البلدان المعنية. ثانيا، لا ينبغي لنا التشبث بعمليات السلام التي تفقد أهميتها. فقد تكون عملية السلام قد ماتت، وفي هذه الحالة فإن الصراع هو الذي يتطلب اهتمامنا. ثالثا، ينبغي لنا أن نولي اهتماما أكبر للمنظمات غير الحكومية، وربما بدرجة أقل، للبلدان ذات الخبرة في المنطقة. وتمتلك غالبية المنظمات غير الحكومية ثروة من المعلومات المستوفاة من الميدان. وعلى ذلك الأساس فإن تلك المنظمات تنزع إلى انتهاج نهج جديدة وإلى التحلي بانفتاح الذهن ولا يحتمل أن تخطئ وتعتبر القتلة ضحايا. رابعا، الحياد ليس فضيلة حينما تكون هناك عمليات إبادة جماعية جارية.

ويشير التقرير إلى أن مصداقية الأمم المتحدة تقتضي أن يمتنع المساهمون بالقوات عن الانسحاب من طرف واحد من أية عملية سلام إذا كان يتوقع لذلك الانسحاب أن يهدد العملية المعنية. والأمر المفهوم، والمؤسف في الوقت نفسه، أن أي بلد مساهم بالقوات يعاني من خسائر فادحة وسط قواته سيجد نفسه لا محالة خاضعا لضغط من برلمانه ومن وسائط إعلامه ليسحب مفرزته. وكلما زاد احتمال حدوث رد الفعل هذا، كلما زاد احتمال أن يستهدف الأطراف المعارضون لعملية السلام مفرزة ذلك البلد تحديدا في هجماتهم. وليس لدينا حل لهذه المشكلة، بيد أنها تثير تساؤلا مثيرا للقلق بشأن صلاحية البلدان الديمقراطية للمشاركة في عمليات السلام. ونحن نتذكر كيف أن نيجيريا، في الحالة المتعلقة بسيراليون، وجدت فجأة أن دورها القيادي في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد أصبح أكثر صعوبة بعد أن استعادت الحكم الديمقراطي فيها.

وقد أشرنا بالفعل إلى العامل الذي يزيد الأمور تعقيدا والذي يتمثل في أن رواندا، خلال الإبادة الجماعية، كانت عضوا في مجلس الأمن. ويوصي التقرير بالتدارس أكثر في إمكانية تعليق مشاركة ممثل دولة عضو في مجلس الأمن في مثل هذه الظروف. ونحن لن نعارض هذا التدارس، ولكننا نعتقد أنه سيكون من الصعب تحديد طبيعة وحجم الحدث الذي قد يبرر مثل هذا التعليق. علاوة على ذلك، وعلى نحو منفصل تماما عن مسألة عضوية مجلس الأمن، نحن نشعر بالقلق إزاء التردد عموما في الاعتراف، في حالة حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في بلد ما ـ خاصة إذا أسفرت تلك الانتهاكات عن تمرد مسلح ـ بأن حكومة ذلك البلد قد تكون هي الطرف المخطئ. ونحن نعتقد أن عدم الرغبة في إدانة الحكومة المؤقتة في رواندا بسبب الإبادة الجماعية التي كانت تجري بتوجيه منها لم يكن يرجع فقط إلى عضويتها في المجلس.

أما بالنسبة لدور فرادى أعضاء الحكومة المؤقتة، يطرح التقرير سؤالا عما إذا كانت مسؤوليتهم عن الأحداث قد وضحت لهم بما فيه الكفاية في ذلك الحين. وهذا السؤال له أهمية بالنسبة للحالة في سيراليون من حيث صلته المباشرة ''بالعبر المستفادة''. هل بوسعنا أن نثق في أن تدرك جميع الجهات الفاعلة في ذلك البلد إدراكا تاما أن أحكام العفو في اتفاق لومي لا تنطبق على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بعد توقيع ذلك الصك وأنها ليست ملزمة لغير الأطراف فيه على أية حال؟

وبالقدر نفسه، في سياق العبر المستفادة، نود أن نشير إلى أن التقرير لا يشير إلا بإيجاز إلى أصل المشكلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تجد نفسها عن حق على قمة جدول أعمال المجلس. إن تدفق اللاجئين خارج منطقة الحماية الإنسانية في إطار ''عملية تركواز'' وصف بأنه نقطة البداية لواحدة من أكثر حالات الطوارئ الإنسانية تعقيدا وحساسية في السنوات الأخيرة: أي النزوح الجماعي الهائل للاجئين الروانديين إلى زائير حيث تسللت مليشيا إنتراهموي وغيرها من القوى المسؤولة عن الإبادة الجماعية إلى مخيماتهم.

وفي هذا الصدد، نود أن نعلق بإيجاز على بعض التوصيات الواردة في التقرير. إننا نتفق مع القول بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تقر بنصيبها من المسؤولية عن عدم القيام بما فيه الكفاية لمنع الإبادة الجماعية أو وقفها في رواندا. وقد لاحظنا باحترام كبير البيان الذي أصدره رئيس وزراء بلجيكا بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لبدء الإبادة الجماعية في رواندا. وبلجيكا ليست وحدها بالطبع التي فشلت. إذ ينبغي للمجتمع الدولي بأسره الإقرار بنصيبه من المسؤولية. إلا أن أفضل سبيل لذلك اليوم هو إبداء التفهم لشواغل رواندا الأمنية المشروعة.

وعلى نحو مماثل، يؤيد وفدي تماما التوصية بأن يدعم المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى إعادة بناء المجتمع الرواندي بعد إبادة الأجناس، مع الاهتمام بوجه خاص بضرورة إعادة البناء وإعادة التأهيل واحترام حقوق الإنسان.

ونوافق أيضا على أنه يجب عمل كل شيء للحيلولة في المستقبل دون وقوع كوارث من قبيل ما حدث في سريبرينيتسا وفي رواندا. ونؤيد المقترحات الرامية إلى زيادة القدرة على الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة. لكن مما له أهمية مماثلة على الأقل، أن نفطن إلى أنه مع كل تدريب الموظفين في المقر وفي الوكالات والبرامج، وليس أقله تدريب الموظفين في البعثات الميدانية، لا يمكننا استبعاد أن يتوقع الناس مرة أخرى درجة من الحماية من عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام ثم لا تستطيع هذه الأخيرة الوفاء بها.

وينبغي ألا ننسى أن هذا هو ما كان مشتركا بين سريبرينيتسا ورواندا. فمهما زدنا من قوة ولاياتنا ووسعنا من القيود المفروضة عليها، لا يمكننا أبدا أن نضمن أن بعض المدنيين المذعورين لن يقتحموا مجمعا لعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام ثم يتوقعوا حماية خارج نطاق الولاية القانونية لتلك البعثة أو فوق طاقتها المادية. ومثل هذه الحالة يمكن أن تؤدي مرة أخرى إلى حدوث كارثة إنسانية. ولا نود أن نعطي انطباعا بأننا وجدنا بالفعل وسيلة للاستيثاق من أن شيئا من هذا القبيل لن يحدث مرة أخرى أبدا.

ويبلغ تقرير رواندا أبلغ درجاته تأثيرا عندما يصف التوقعات الزائفة التي أثارها وجود الأمم المتحدة، على سبيل المثال وسط الأشخاص الذين لجأوا إلى المدرسة الفنية الحكومية. وكان جوهر مأساة سريبرينيتسا ذا طابع مماثل. وقد تكون هذه أهم مشكلة سيدرسها فريق الإبراهيمي، لأنها ما دامت لم تحل ستظل تعرض كل مفهوم عمليات السلام للخطر. ومن ثم يجب حلها. إن الدافع المتلجلج لفعل شيء ما معروف بأنه يمثل قوة دفع سيئة، ولكن الحل لا يجوز أن يكون التقاعس عن فعل ما يجب فعله.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى السيد كارلسون باهتمام كبير، وأود أن أعرب عن خالص تقديري له وللمشاركين الآخرين في التحقيق المستقل على ما أنجزوه من عمل كبير في دراسة وتحليل الأحداث المأساوية التي وقعت قبل ست سنوات. ويمثل التقرير واستنتاجاته وتوصياته بالفعل إسهاما ممتازا في عمل المنظمة بأسرها ومجلس الأمن بوجه خاص في الوفاء بمهمتهما الأساسية: ألا وهي صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونود أيضا أن نشيد بوفد كندا على عرضه هذا الموضوع في إحاطة مفتوحة. ويحدونا الأمل أن يفسر المجتمع الدولي تحليلنا المتعمق للخطوات والتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة، وفرادى الدول الأعضاء وفرادى المسؤولين، والمشاركون في الأحداث، تفسيرا صحيحا، وأن يتقبل ذلك. إن المناقشة الأمينة والصريحة لإخفاقات وأخطاء وغلطات المنظمة — أي توجيه نظرة انتقادية إلى أنفسنا — يمكن أن تصلح وتعزز إلى حد كبير مصداقية الأمم المتحدة.

وأود أن أشدد على نقطة هامة أخرى. وهي أن التقرير يصف الأحداث بصراحة وأمانة، فيذكر أسماء محددة

ويشير إلى إجراءات وقرارات معينة. وينبغي لنا أن ننسب الفضل إلى الأمين العام في تعيينه للتحقيق المستقل. وقد اقتضى ذلك شجاعة كبيرة ونقدا ذاتيا من الأمين العام والأمانة العامة. ولا شك في أن استعدادهم لتحمل قسطهم من المسؤولية وتقبل النقد الشديد والعادل يستحق الاحترام.

ولن نجانب الصواب إذا قلنا إن هذا التقرير يسهم إسهاما قيِّما في زيادة الانفتاح والشفافية والديمقراطية في الأمم المتحدة. وقد شكل تعيين لجنة التحقيق المستقلة وما تلى ذلك من إصدار تقريرها درسا وتحذيرا لنا جميعا — وفي المقام الأول لمجلس الأمن. إذ يبرهن على أنه ما من خطوات أو قرارات — أو عدمها — يمكن إخفاؤه عن الأجيال التالية.

إن الإبادة الجماعية، بالنسبة لأوكرانيا، ليست مجرد مصطلح. فقد مررنا بأوقات صعبة في تاريخنا: وشهد هذا القرن وحده مأساة يعجز عنها الوصف، عندما أبيد أكثر من ٧ ملايين نسمة في غضون سنتين بمجاعة مدبرة تماما. وجرت هذه الأحداث في البلد الذي كان يسمى يوما ما سلة غذاء أوروبا. وتوفر جلسة اليوم فرصة لي لأتقدم، بالنيابة عن بلدي، بالتعازي العميقة لشعب رواندا، الذي مر بتجربة هذه الآلة الفتاكة للإبادة الجماعية، وهي مأساة تركت ندوبا عميقة في تاريخ ذلك البلد.

وفي كلتا الحالتين كان المجتمع الدولي مطلعا على التطورات، ولكنه لم يفعل شيئا لمنع وقوع المأساة أو إيقافها في النهاية. ولذلك، فإني أشاطر تماما السيد كارلسون وجهة النظر التي أعرب عنها بأنه لا ينبغي لأي اعتبار ذي طابع سياسي أو تنظيمي أو مالي أن يمنع المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بالنيابة عنه، من اتخاذ تدابير حاسمة وصارمة في وجه كوارث مماثلة.

ولا أنو أن أقدم تحليلا مفصلا للتقرير. وفي ضوء الملاحظات التي أبداها السيد كارلسون والمتكلم السابق، سأمتنع عن التعليق على استنتاجاته وتوصياته المحددة.

إن النقطة الأساسية، في نظرنا، أن التقرير أصبح موضوعا لعمل متعدد الجوانب ومتنوع. فلنأمل أن يثمر هذا فيما يتعلق بأعمال الأمم المتحدة وهيئاتها، وكذلك فيما يتعلق بالتزام فرادى الدول الأعضاء بمسؤولياتها الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة.

وسنمتنع أيضا عن إبداء ملاحظات تحلل أسباب الأحداث في رواندا. إذ أن الإبادة الجماعية مأساة ذات حجم هائل إلى درجة أن أسبابها وعواقبها ذات مميزات فردية، ولا يحتمل أن تتكرر بنفس الآليات في الحالات الأخرى — ونسأل الله أن يمنع هذا التكرار. ومع ذلك، فإن التقرير والعمل الذي أنجز في ذلك الاتجاه في غاية الأهمية في نظرنا. فهو بدقته الوقائعية، لم يجعلنا ننظر إلى أنفسنا فحسب، ولكنه جعلنا أيضا نرى في تلك المرآة كل جوانب قصور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره وأخطاءهما وإخفاقاتهما.

وقبل أن أختتم، أود أن أشير إلى أننا علمنا قبل بضعة أيام عن التقاعد المبكر للعميد روميودالير. وقد يكون الأعضاء على علم بالأسباب التي أدت إلى تقاعد ذلك الضابط النظامي البالغ من العمر ٥٣ عاما. ونود أن نحيي شجاعة ذلك الرجل، معربين عن أسفنا على أن وقفته الأمينة والمتفانية لم تلق الاستجابة الكافية من نيويورك، وأن كل جهوده لمنع المأساة باءت بالفشل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نعرب عن تقديرنا للتعليقات التي أدلى بها ممثل أوكرانيا فيما يتعلق بالدور الذي اضطلع به العميد دالير. وسنستوثق من أنه سيبلغ تماما بالمشاعر التي أعرب عنها.

أعتقد أن من المستصوب، في سياق هذه المناقشة عن فشل مجلس الأمن في رواندا، أن أعلن بالنيابة عن المجلس أننا طلبنا من السفير ريتشارد هولبروك أن يقود في وقت مبكر من الشهر المقبل، بعثة لمجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو

الديمقراطية. والهدف من هـذه البعثـة هـو الإسـراع بـالقبول والتنفيذ الكاملين لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، ودعم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأتمنى للسفير هولبروك وبعثته كل النجاح في تلك المبادرة التي جاءت في وقت مناسب تماما.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم مرة أخرى، السيد الوزير، على مجيئكم من كندا لترؤس هذه الجلسة الهامة. إنني أقبل ولاية مجلس الأمن لقيادة هذه البعثة ويسرني أن عضويتها آخذة في التبلور. وأعتقد أنه من المفيد أن أذكر أن ثمة بعثة قبلها ستتوجه إلى كوسوفو برئاسة السفير تشودري، وأن هاتين البعثتين تعززان الدور المتطور لمجلس الأمن بوصفه منظمة ستضطلع، عقب العمل التاريخ الذي أنجزه السفير أنجابا في تيمور الشرقية العام الماضي، بدور أكثر نشاطا ليس في اتخاذ القرارات فحسب، وإنما في التأكد من تنفيذها. لذلك أرحب بهذه المهمة، سيدي الرئيس، وأعتقد أنها مهمة يمكن القول بصراحة أنها تعطينا الأمل في أن نتجنب عقد جلسة أخرى مثل هذه الجلسة في المستقبل، ولذلك فإن الإعلان عنها اليوم يأتي في الوقت المناسب جدا.

السيد رئيس الوزراء، أريد أن أشكركم وأن أشكر زملاءكم على الجهود التي بذلتموها من أجل إعداد هذا التقرير التاريخي. فإضافة إلى تقرير الأمين العام عن سريبرينيتسا الذي ناقشه السفير فان والصم بالفعل، فهو وثيقة لافتة للنظر تتضمن انتقادا للذات. وثمة الكثير الذي نستطيع أن نتعلمه من هاتين الوثيقتين. وحيث أن الأمم المتحدة نفسها قد رعت وأعدت هذين التقريرين، فهما شهادة على التزامنا الجماعي بالعمل مع الأمين العام من أجل إصلاح الأمم المتحدة، والتغلب على جوانب الفشل في الماضي وتفاديها، والاضطلاع بعمل أفضل في المستقبل.

قبل خمسة وخمسين عاما، تم إنشاء الأمم المتحدة على أطلال الحرب العالمية الثانية للمساعدة على منع الصراعات والاعتداءات. وتقع على هذه الهيئة، أي مجلس الأمن، المسؤولية الرئيسية عن التصدي لهذه الأعمال الشنيعة وتصدِّر الذين يتصدون لها. هذه هي مهمتنا الرئيسية. وهذه هي المهمة التي من خلالها ستحكم شعوب العالم على الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

إن التقرير يوضح أن المنظومة الدولية قد فشلت في رواندا، مثلما فشلت في البوسنة والصومال، وأن جوانب الفشل الجماعي هذه عطلت تقريبا دور منظومة الأمم المتحدة. فهي أدت إلى اندلاع أزمة مؤسسية وسياسية تحاول منظومة الأمم المتحدة الإبلال منها، وستكون موضع اختبار في عمليات حفظ السلام ''الأربع الكبرى'' وهي تيمورالشرقية وكوسوفو وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولقد اعترفت بلادي من جهتها بالتقصير في هذه الفترة الفظيعة. ولقد أعرب عن ذلك بصراحة وإخلاص الرئيس كلينتون نفسه خلال زيارته التاريخية إلى أفريقيا عام ١٩٩٨. ففي زيارته إلى كيغالي قال ما يلي:

''إن المجتمع الدولي، إلى جانب الأمم في أفريقيا، يجب أن يتحمل قسطه من المسؤولية عن هذه المأساة أيضا. فنحن لم نتصرف بسرعة كافية بعد البدء بأعمال القتل. وكان ينبغي لنا ألا نسمح بأن تتحول مخيمات اللاجئين إلى ملاذات آمنة للسفاحين. ولم نسم على الفور هذه الجرائم باسمها الحقيقي أي جرائم الإبادة الجماعية. ولا يسعنا أن نغيِّر الماضي، ولكن يسعنا بل ويجب أن نبذل كل جهد لمساعدة رواندا على بناء مستقبل لها بدون خوف ومفعم بالأمل''.

ولا يسعني أن أضيف شيئا إلى بيان الرئيس كلينتون. وعلى غرار تقرير كارلسون وتقرير الأمين العام عن سريبرينيتسا، فإن عباراته تدين مرتكبي الجرائم والمتفرجين عليها على حد سواء. وهي تدعو إلى العمل من أجل منع تكرار ارتكاب أعمال عنف نتيجة الإبادة الجماعية.

وفي الرحلة التي قام بها زملائي وأنا بصفتنا الوطنية إلى أفريقيا وإلى رواندا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، زرت موقعا على تلة خارج كيغالي لتكريم ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية، وكان بصحبتي العديد من الناجين الذين ما زالوا في حالة ذهول بعد مرور خمس سنوات على ذلك. وعلى غرار المواقع التي ارتكبت فيها المجازر في البلقان أو مصانع الموت في ألمانيا النازية أو حقوق القتل في كمبوديا، فإن زيارة إلى هذا المكان التذكاري تمثل بالنسبة للموتى إقامة للعدالة تعطي الأمل لمن هم على قيد الحياة. ولقد وقف الناس في ميدان مليء بالصلبان الخشبية وسألوا إذا كان باستطاعة الأمم المتحدة أن تجعل المكان مكانا تذكاريا بصورة دائمة. وقالوا لي إن ذلك يكلف ٣٠٠ ٠٠٠ دولار. ويحدوني الأمل في إيجاد طريقة ما لتلبية هذا الطلب كي يتسنى لنا أن نعترف على نحو ملموس من على تلك التلة في كيغالي بحتميتين رئيسيتين يجب أن نركز عليهما هنا في هذه القاعة: أي عدم النسيان وعدم تكرار ما حصل على الإطلاق.

إن ما حدث في رواندا والبوسنة لم يكن نتيجة عفوية لنزعة وراثية لارتكاب أعمال الإبادة الجماعية، أو حسب التعبير المروع الذي يستخدمه الصحفيون نتيجة "أحقاد عرقية قديمة العهد". ويساق هذان الحكمان لتبرير عدم القيام بعمل ما. وأكرر، يساق هذان الحكمان لتبرير عدم القيام بعمل ما. لقد كتبت في كتابي عن البوسنة كم شعرت بالجزع عندما سمعت هذه العبارات على لسان رسميين أمريكيين فيما يتعلق بالبوسنة، وأنني أشيد بكم، سيدي رئيس الوزراء، على صراحتكم فيما يتعلق بهذه المأساة.

والفظائع قد ارتكبتها مجموعة صغيرة من المجرمين في رواندا بقصد تأجيج الكراهية من أجل الحفاظ على السلطة - تماما مثلما حصل في البوسنة. ولقد كانت هذه الأعمال مجرد أعمال سياسية. ويجب أن يتحمل مرتكبوها المسؤولية عنها. وكان يجب علينا أن نتصرف، نحن المجتمع الدولي، عندما كانت هناك دلالات واضحة على ارتكاب هذه الفظائع.

ونشعر أيضا بالامتنان لرئيس الوزراء كارلسون ولزملائه على تقريرهم الشامل. فهو وثيقة تاريخية، ويحدونا الأمل في أن يكون ملهما لنا في المستقبل.

ويجب أن يكون ذلك المستقبل من أولى أولوياتنا. ومنع حصول دورة أخرى من أعمال العنف والإبادة الجماعية أو ما شابه ذلك في أفريقيا الوسطى عنصر رئيسي من عناصر سياسة الولايات المتحدة في البحيرات الكبرى. وهو أحد التحديات الكبرى الراهنة التي تواجهها الأمم المتحدة.

إن إرث الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في رواندا وبوروندي والجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لواقع مأساوي يجب التصدي له وهو سيكون محور المهمة التي أعلنتم عنها اليوم. فنحن نتعهد بالقيام بالمهمة التي أوكلتموها إلينا بتواضع وأمل، ويسرني أن عددا كبيرا من أعضاء مجلس الأمن الممثلين هنا سيشاركون في تنفيذ تلك المهمة. وأعلم أنكم قررتم أنه ينبغي لكل بلد هنا أن يذهب إما إلى كوسوفو أو إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن توزيع الأعضاء بات في مرحلته النهائية، بيد أنني أهنئكم على إيجاد حل ممتاز لذلك الجانب من المشكلة، لأن كوسوفو تستحق اهتمامنا أيضا.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن نضع حدا هناك لدورة الإفلات من العقاب. ومناقشتنا اليوم ينبغي أن تحشد التأييد للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على القوات المسلحة الرواندية، وعلى الإنترهاموي. ويجب أن نبدأ أيضا بالتخطيط والإعداد لتسريح المجموعات المسلحة الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى وإعادة إدماجها.

وتؤيد الولايات المتحدة المحكمة الجنائية الدولية في رواندا. ونواصل ممارسة الضغط من أجل إجراء إصلاحات تجعلها أكثر فعالية. ونؤيد النظام القضائي في رواندا الذي لا يتفهمه أُناس آخرون على حقيقته في بعض الأحيان. ولقد خصصنا مبلغ ٢٥ مليون دولار لمبادرة تطبيق العدالة في البحيرات الكبرى بغية المساعدة على إعادة العمل بحكم القانون في تلك المنطقة وتعزيزه.

ولا يُنكر أن عددا كبيرا من السفاحين الروانديين لا يزالون فارين من وجه العدالة داخل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن العديدين منهم يرغبون في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية من جديد. وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عاجزة عن منع هذه المجموعات المسلحة من استخدام أراضيها. وهذا ببساطة يتخطى قدراتها المادية والسوقية والسياسية. لذلك حان الوقت أن تجتمع جميع دول المنطقة وأن تجد حلا لتمرد المجموعات التي لا يشملها اتفاق وقف إطلاق النار شمولا كاملا. فثمة مجموعات أنغولية ورواندية وبوروندية وسودانية تعمل على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية بدون عقاب. والحل يكمن داخل البلدان التي تنتمي إليها هذه المجموعات، وداخل البلد الذي لا يرغب باستضافتها في معظم الأحيان على حد سواء.

ونحن جميعا نعرف أنه ينبغي القيام بعمل ما. ويوفر تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بالكامل وإعادة الالتزام بمؤسسات العدالة أعز الآمال في إنهاء الأزمة الراهنة.

ولا يمكننا القول إن حل مشكلات رواندا يتوقف بالكامل على الإجراءات التي تتخذها جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما لا يمكننا القول بأن مشكلات رواندا يمكن حلها دون التصدي لوجود ميليشيات الإبادة الجماعية في دولة مجاورة. إن تنفيذ اتفاق لوساكا بالكامل، وإرساء العدالة على الصعيدين المحلي والدولي، وإشاعة الديمقراطية وبناء المؤسسات في رواندا وفي الكونغو الديمقراطية أيضا هي الأساسيات التي يتوقف عليها اتقاء حدوث الصراع وإبادة الجنس مرة أخرى.

وإننا نشارك ممثل هولندا الرأي الذي أعرب عنه من قبل وهو أن إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة ليست مجهزة بما يكفي من الأفراد وتفتقر إلى الهيكل الملائم بحيث تتمكن من التصدي للتحديات الجسيمة التي تفرضها عليها الأزمة الأفريقية فضلا عن تيمور الشرقية والصومال وبعثاتها في أماكن أخرى. ولكننا نؤيد على نحو قاطع لجنة الأمين العام لحفظ السلام. ونتطلع إلى ما ستحققه من نتائج ونحثها على توخي الطموح في أهدافها.

وعلينا في الوقت ذاته أن نتصدى للأزمة القائمة حاليا. وسيعمل مجلس الأمن على تقييم حالة التقدم المحرز من خلال البعثة المرسلة إلى كينشاسا والتي ستبدأ في ٢ أيار/مايو، وسنحث الأطراف على بذل جهد أكبر. وأفضل تحية نوجهها للتقرير الهام الذي نناقشه اليوم هو الكيفية التي سنعمل بها لكي نساعد على إحلال السلام في الكونغو.

وأود أيضا أن أشكر الرئيس لعودته ثانية إلى نيويورك لكي يرأس هذه الجلسة الهامة والتي آمل أن تصبح جلسة تاريخية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): وأنا بدوري أود أن أرحب بالسيد كارلسون وأشكره كما أشكر سائر أعضاء لجنة التحقيق المستقلة على التقرير الواضح الشجاع الزاخر بالمعلومات الذي قدَّمه لنا.

واسمحوا لي في هذا السياق أن أذكر بأن منظمة الوحدة الأفريقية قد شكَّلت أيضا فريقا دوليا مؤلف من شخصيات بارزة لتحليل الأحداث المتصلة بالإبادة الجماعية التي جرت في رواندا. وتفخر مالي بمشاركتها في ذلك الجهد من خلال الجنرال أمادو توماني توري رئيس الدولة السابق في مالي.

والنتيجة الأساسية التي يمكن أن نستخلصها من تحليل تقرير لجنة التحقيق المستقلة للإجراءات التي اتخذها الأمم المتحدة إثناء الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ هي أن المنظمة بدولها الأعضاء عجزت عن اتقاء حدوث الإبادة الجماعية في رواندا أو وقفها. وتستند هذه النتيجة على الافتقار الذي يراه التقرير للقدرة على التحليل والتي كانت سببا للمبالغة في الحذر غير المفهوم الذي أبدته في مواجهة المعلومات التي تفيد بوجود استعدادات لارتكاب الإبادة الجماعية. كما يدين التقرير غياب الإرادة السياسية على وقف الإبادة، والذي يرجع جزئيا إلى القرار ٩١٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، الذي خفض مستوى قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواند، مما أدى جزئيا إلى إضعاف ولاية تلك البعثة.

وقد نوقشت هذه الاعتبارات بشكل مطول في إحاطة السيد كارلسون اليوم، ولن أكررها مرة أخرى. لكنني أود أن أوضح، أن التقرير، علاوة على توضيحه لإخفاق المنظمة ودولها الأعضاء، فإنه يستخلص الدروس المستفادة من مأساة رواندا كما أنه يتضمن كثيرا من المقترحات والتوصيات. وتتيح لنا جلسة اليوم فرصة مفيدة للاشتراك في تفكيرعلني بنَّاء حتى يمكننا صياغة مبادئ توجيهية تمكِّن الأمم المتحدة من الرد على نحو فعال على مختلف أنواع الصراع.

وأود في هذا الصدد أن أدلىببضع تعليقات موجزة.

ويتصل تعليقي الأول بقدرة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد، وتعزيز الوسائل المتاحة للأمانة العامة في ميدان التخطيط للعمليات، وتوفير الدعم السوقي لوحدات البلدان النامية، وتحديد الولايات وقواعد الاشتباك، والتنسيق والتعاون بين عمليات حفظ السلام والمنظمات غير الحكومية الناشطة في ميدان العمليات، وأخيرا، التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونحن نؤيد التوصيات الواردة في التقرير والتي أشار إليها السيد كارلسون من قبل.

ويتصل تعليقي الثاني بعملية صنع القرار في المجلس، وبالذات توافر الإرادة السياسية التي لا غنى عنها، لإنفاذ القرارات والإنصاف التي يتعين على المجلس أن يبديه في معالجة القضايا، ولا سيما القضايا المتعلقة بأفريقيا على الأخص، مقارنة بمناطق الصراعات الأخرى. والواقع أن توافر الإرادة السياسية على العمل، ولا سيما العمل على منع أعمال الإبادة الجماعية، كما في حالة رواندا، أوالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل حالة سيراليون أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي أن تكون واضحة ولا ينبغي أن تحكمها المعايير المزدوجة. وينبغي الكف عن تغليب المصالح الوطنية على حساب السلم والأمن الدوليين.

ويتصل تعليقي الثالث بنظام جمع المعلومات في حالات الأزمات ومعالجة تلك المعلومات. وفي اعتقادنا أنه من المحتم تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر ولا سيما قدرتها على تحليل المعلومات وعلى الاستجابة لها

على نحو فعال. وبينما نرحب بالتدابير التي اتخذتها الأمانة على شتى مستوياتها، فما زلنا بحاجة لتحسين تداول المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة ولا سيما المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان.

رابعا، وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إعادة بناء المجتمع في روانا بعد الإبادة الجماعية، ففي اعتقادنا أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يواصل تقديم المساعدة والمعونة لرواندا، وإيلاء اهتمام خاص إلى الجهود الرامية لتحقيق المصالحة والاحترام لحقوق الإنسان، لتحقيق الآمال الآخذة في الظهور.

خامسا، وأخيرا، فيما يتعلق بالعلاقة بين المنظمة ورواندا، فإننا نعتقد أنه يتعين على المنظمة أن تعترف بنصيبها في المسؤولية عن هذه المأساة التي جرت في رواندا، ونرحب بتصميم الأمين العام على البحث بنشاط عن نقطة انطلاق جديدة للعلاقة بين الأمم المتحدة ورواندا.

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تشعر المملكة المتحدة بالامتنان لكندا لتنظيم هذه المناقشة العلنية ومن ثم متابعة مناقشة تقرير كارلسون التي طرحتها المملكة المتحدة على أعضاء المجلس في كانون الأول/ديسمبر.

ونحن نحيي رئيس الوزراء كارلسون ونحيي زميليه النيجيري والكوري في لجنة التحقيق على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به ونشيد بالأمين العام لمبادرته المحمودة بتحقيق الشفافية.

ومن الضروري أن تسترشف مناقشاتنا المستقبل. وعلينا جميعا، الدول الأعضاء والأمانة، أن نكون على استعداد لاستخلاص الدروس من تقرير فريق التحقيق المستقل، وأن نناقش توصياته باستفاضة، وأن نستكشف أي سبل عملية أخرى لتلافي مثل هذه الكوارث الإنسانية في المستقبل. والمملكة المتحدة على أتم الاستعداد للقيام بذلك.

ونحن بحاجة أيضا إلى التطلع إلى مستقبل شعب رواندا. وما يحتاجه هذا الشعب الآن هو الالتزام السياسي والدعم العملي لجهوده الرامية لإعادة بناء بلده. وتلتزم حكومة المملكة المتحدة بالشراكة في العمل مع حكومة وشعب رواندا من أجل بناء الوحدة الوطنية وتنمية العمليات الديمقراطية في مجتمع تمزقت فيه الثقة بفعل الإبادة الجماعية.

وتحتاج رواندا أيضا إلى استعادة حكم القانون والتصدي للأثر الاقتصادي المدمر المترتب على عملية الإبادة الجماعية. ونظرا لخلفية ما وقع في عام ١٩٩٤، وقبل تلك التركة التي خلفتها عقود حكم قائم على التجزئة والإقصاء، سوف تستغرق هذه المهمة بعض الوقت. وتلتزم المملكة المتحدة بالعمل في شراكة مفتوحة مع رواندا للإبقاء على استمرار هذه العملية. وعلى سبيل المثال، فإننا نقدم الآن مساعدة إنمائية طويلة الأجل لمساعدة رواندا على تحقيق الأهداف الدولية للتنمية، وأعتقد أن ذلك يجيب على إحدى النقاط التي أثارها سفير مالي. وتعهدت رواندا، من جانبها، بالتزامات محددة في مجالات الوحدة الوطنية وجودة الحكم، وحسم النزاع وتخفيف حدة الفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتعين عليها أن تفي بتلك الالتزامات.

ويبرز تقرير كارلسون مجموعة من أوجه القصور شملت كل من شاركوا في العملية، وبطرح عددا من التوصيات من أجل المستقبل. وسوف ينصب تركيزي على المواضيع ذات الصلة بمجلس الأمن. وربما يكون الأمر الأكثر إثباتا للإدانة الإخفاق الواضح في مواجهة الحقيقة على أرض الواقع حينما تتسم تلك المسألة بالأهمية. وهذا الإخفاق أصبح واضحا من جانبين هامين هما: أولا استندت الولاية الأصلية إلى التزام الأطراف باتفاقيات أروشا للسلام، ولكنها

لم تراع على النحو الصحيح هشاشة هذه الاتفاقات. وثانيا، والأمر الأكثر أهمية، أخفق مجلس الأمن في الاستجابة للحالة المتغيرة بصورة خطيرة على أرض الواقع.

وواضح أنه كانت هناك مشاكل حقيقية فيما يتصل بتدفق المعلومات، بما في ذلك تدفق المعلومات إلى مجلس الأمن. وكانت بعض الأسباب هيكلية. ولكن يبدو أيضا أنه كان هناك إدراك - ربما كان له ما يبرره - بأنه لم تتوفر لمجلس الأمن، وربما أعضاء الأمم المتحدة جميعا، الإرادة السياسية في الاستماع إلى حقيقة غير مزخرفة والاستجابة لها. هذه مسألة جوهرية. مجلس الأمن يحتاج إلى معلومات صحيحة تقدم في الوقت الملائم في صورتها الأصلية. وفي الوقت نفسه، لا بد أن يتحلى مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة ككل بالإرادة السياسية للعمل بناء على تلك المعلومات، مهما كانت غير مرضية، للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة.

ومن اليسير إبراز الحاجة إلى المزيد من الاستجابة والمرونة. وفي منظمة تضم ١٨٨ دولة متساوية، من غير اليسير دائما الحصول على ذلك. ولكننا كمجلس ينبغي أن يتضح لنا بأنه ليس ثمة ولاية لحفظ السلام غير قابلة للتغيير، وأن التغييرات التشغيلية تشكل جزءا من عمل المجلس وأنه لا ينبغي تجاهل مبادئ ومسؤوليات الأمم المتحدة الهامة أو طرحها جانبا.

ونعلم أنه كي يتسنى لبعثة لحفظ السلام أن تقوم بأعمالها، لا بد من أن يكون هناك سلام للحفاظ عليه. وصحيح أن أي بعثة للسلام لا بد أن تقوم على التزام جميع الأطراف باتفاق للسلام. ولكن وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نسلِّم بأنه ما تزال توجد أوجه قصور - وفي أي نزاع طويل الأجل ستكون أوجه القصور عميقة وسوف تتوسع لتشمل السكان قاطبة، لا مجرد الأطراف الفاعلة في المجالين السياسي والعسكري. ومن الحتمي أن ينطبق هذا المبدأ على معظم عمليات حفظ السلام، وعلى عمليتي حفظ السلام الحاليتين في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية المعروضتين علينا. ولا بد أن نكون أيضا مستعدين للتسليم بأن هناك دلائل على تحول رئيسي في الحالة السياسية أو الإنسانية والاستجابة له. وحسبما يوضح التقرير، يتعين أن تتوفر لأي عملية لحفظ السلام قدرة على التحليل السياسي وقدرة على رصد حقوق الإنسان. الأمر الذي يبرز، فضلا عن ذلك، أهمية الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على الاستجابة بسرعة.

ولا بد أن نضمن استنارة مناقشات المجلس في المستقبل مستعينة بالدروس المستفادة من رواندا. إن تقريري رواندا وسربينسكا مرتبطان ارتباطا وثيقا بقضايا أوسع تتعلق بقدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام والإجراءات الوقائية في مجال الشؤون الإنسانية. وتترتب على تلك القضايا آثار في الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ليس فحسب مجلس الأمن، وهذه النقطة متضمنة في مناقشاتنا الحالية بشأن منع النزاعات، التي تتضمن تفاصيل الحاجة إلى اتباع نهج شامل يزداد اتساعا ليشمل ما هو أكثر من حفظ السلام.

ولذلك نثني على اعتزام الأمين العام معالجة تلك القضايا في تقرير واسع النطاق عن عمليات حفظ السلام من المقرر أن يصدر في هذا الصيف. ولا بد من أن تسفر مناقشتنا اليوم عن استنارة تلك العملية وأن تؤدي إلى اتخاذ المجلس لقرارات فعالة تستفيد من الدروس الصحيحة المستمدة من هذه القصة المروعة.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب مرة أخرى عن الشكر لكم يا سيادة الرئيس لترؤسكم مناقشة مجلس الأمن هنا في نيويورك. وذلك دليل على تفانيكم وتفاني بلدكم في دعم

هذه المنظمة والقضايا الإنسانية ومنع المنازعات، فضلا عن صيانة السلام والأمن الدوليين.

وأود أن أبدأ بالقول إننا نشعر بتقدير بالغ لقرار الأمين العام القاضي بإجراء تحقيق في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في وقت حدوث الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. وبقدر ما يعنينا الأمر، نرى أن هذه إيماءة رائعة.

وأود أيضا أن أثني عليكم بخاصة يا سيادة الرئيس، لمبادرتكم بتنظيم مناقشة مفتوحة بشأن تقرير لجنة التحقيق المستقل التي ترأسها السيد كارلسون رئيس الوزراء، وضمت الوزير سونغ - جو والفريق كوبولاتي. وهو تقرير شامل وموضوعي. وسوف يُشكل دون شك علامة أساسية لعمل المجلس، لأنه ينظر إلى المستقبل دون أن ينسى الماضي.

وفي رأيي أنه يتعين علينا جميعا، دون استثناء، مجلس الأمن والهيئات الأخرى في المنظمة والأمم المتحدة بصفة عامة، فضلا عن المجتمع الدولي ككل، أن نتأمل في أخطائنا، وأوجه قصورنا وافتقارنا إلى الإرادة في رواندا. ولا بد أن نقوم بذلك بتواضع وبإحساس عميق بنقد الذات. لم تفعل الأمم المتحدة شيئا، وعلى أقل تقدير لم تقم بعمل ما يكفي للحيلولة دون وقوع عملية الإبادة الجماعية في رواندا أو منعها. لقد تخلينا عن الشعب الرواندي في وقت كانت حاجته إلينا ماسة. وربما كان ذلك هو السبب الذي جعلنا غير مستعدين من وجهتي النظر العسكرية والسياسية، بل ربما كان ذلك أيضا، السبب الذي لم نكن من أجله مستعدين من الناحية النفسية لمواجهة الأحداث التي تطورت في رواندا منذ ست سنوات مضت.

ولا أعتقد أن من المجدي أن ننحي باللائمة على أحد ولكن ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار أنه بعد هذا الدرس المرير، لن تسامحنا شعوب العالم في المستقبل إذا أخفقنا في منع وقوع عملية إبادة جماعية أو أخفقنا في الاستجابة بسرعة وبفعالية أو أخفقنا في منع انتهاك جماعي لحقوق الإنسان.

وليس ثمة مفر من أن المأساة الرواندية سوف تجعلنا نفكر في ثلاث قضايا جوهرية ومترابطة: منع المنازعات، وعمليات حفظ السلام، وتعزيز المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي.

وحسبما أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة لعام ١٩٩٩:

> ”تشكل الدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي ونزع السلاح الوقائي الاستراتيجيات الرئيسية في الأجلين القصير والمتوسط لمنع تطور المنازعات غير العنيفة إلى حروب ومنع الحروب السابقة من الاندلاع من جديد“. (A/54/1، الفقرة ٣٦)

ولا بد أن تُصبح الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بصورة تدريجية مصدرا لتدابير وقائية. وتتطلب الدبلوماسية الوقائية إجراء تقييم صحيح للأحداث، والموارد الاقتصادية، والأهم من ذلك، تتطلب الإرادة السياسية. ونعتقد بأن تلك العوامل كانت مفتقدة في رواندا في عام ١٩٩٤.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، هناك أربع نقاط أرى أنها ضرورية.

أولا، لا بد من تحديد ولاية واضحة وواقعية لعمليات حفظ السلام تتوافق مع الأهداف المرسومة وتساندها القرارات السياسية والعسكرية والأخلاقية الضرورية.

وثانيا، لا بد من الركون إلى توفر الموارد المالية وكفايتها. ويمكن أن يصبح التمويل التطوعي أداة مفيدة،

ولكن لا ينبغي أن يصبح على الإطلاق بديلا عن الأنصبة العادية.

وثالثا، ينبغي توفير ضمانات أمنية لموظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها وللعاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، نود أن نكرر دعوتنا إلى التصديق على اتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها في عمليات حفظ السلام ونذكر بالبيان الرئاسي S/PRST/2000/4، الذي اعتمد في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، في أعقاب المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن حول هذا الموضوع.

ورابعا، في حالات مثل حالة رواندا، يجب أن تتضمن الولاية تعليمات واضحة لحماية المدنيين؛ وعندما تجري أية محاولة متعمدة لتنفيذ هجمات خطيرة على السكان المدنيين، فإن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي - فعليها واجب أخلاقي بالتصرف. وإن قراري مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩) و١٢٩١ (٢٠٠٠)، اللذين ينصان على إنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتمديد بعثة الأمم المتحدة للتنظيم في جمهورية الكونغو على التوالي، يمثلان خطوة في الاتجاه الصحيح. فهما يتيحان لذوي القبعات الزرق، في حالات محددة، أن يتصرفوا بموجب الفصل السابع من الميثاق، دفاعا عن السكان المدنيين. وأعتقد أن هذا درس من الدروس التي استقيت من رواندا وسربرينيتسا. وإن فكرة الحياد المضلل ينبغي أن لا يتاح لها بأن تسود عندما ترتكب أعمال الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا السياق، وضمن تأويل واسع النطاق لفكرة السلم والأمن الدوليين، يجب علينا أن نفهم مفهوم الأمن الإنساني، والمناقشة العلنية التي اقترحت كندا عقدها في ١٩ نيسان/أبريل عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة مبادرة تلقى منا تأييدا قاطعا.

وإن الحاجة إلى تعزيز المعايير لحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تمثل عنصرا آخر تتعين دراسته، في أعقاب تقرير كارلسون. ومن الواضح أنه مع بعض التقييدات، هناك الآن إطار معياري كاف. إلا أن حقيقة الأمر أنه توجد هوة كبيرة بين وجود هذه المعايير القانونية والتقيد بها. ولهذا السبب لا بد من إنشاء آلية وطنية ودولية مناسبة لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب. فالعدالة هي مكون أساسي من مكونات السلام المستقر. فعمليات الإبادة الجماعية في رواندا وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يجب ألا تمر دون عقاب. وفي هذا السياق، نؤيد عمل المحكمة الدولية لرواندا، ونحن على ثقة بأن سريان مفعول النظام الأساسي لمحكمة روما الذي تنشأ بموجبه المحكمة الجنائية الدولية سيسهم في توليد وعي بأن الإفلات من العقاب لن يحظى بالتسامح.

لقد علمت جمهورية الأرجنتين أمس من خلال جريدة "كلارين" التي تصدر في بيونس آيرس، بالتصريحات المؤثرة التي أدلى بها الجنرال روميو داليري، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وفي إشارة إلى عمليات الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا في ١٩٩٤، قال "إنني أعرف أن الله موجود لأنني صافحت يد الشيطان"، والأحداث التي وقعت في رواندا ينبغي أن تدفعنا جميعا إلى التأمل والتحليل العميقين. وكما قال الأمين العام في تقريره عن سقوط سربرينيتسا، فإن

> ”التزام الأمم المتحدة الشامل بإنهاء النزاعات لا يستبعد الأحكام الأخلاقية، بل يجعلها أمرا ضروريا". (A/54/549، الفقرة ٥٠٦)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر ممثل الأرجنتين على كلمات التقدير الكبير لدور الجنرال داليري.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود بداية، سيدي الرئيس، أن نضم صوتنا إلى من أعربوا لكم عن الامتنان لتنظيمكم هذه المناقشة حول تقرير لجنة التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عمليات الإبادة التي جرت في رواندا في ١٩٩٤.

لقد حظي التقرير بدراسة متأنية من جانب الوفد الروسي، ويذكرنا التقرير بتلك الفترة المروعة التي سقط فيها ٨٠٠ ٠٠٠ شخص جميعهم من الأبرياء في رواندا ضحايا لصراع إثني وصفه المجتمع الدولي وبحق على أنه إبادة جماعية. ونحن نشعر بالامتنان لواضعي التقرير على تحليلهم المضني لما كان يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لمنع تلك الجريمة الشنعاء، وما لم يقم به، بسبب طائفة متنوعة من الأسباب. ومن أسف، فإن التاريخ لا يعرف صيغة الشرط، ولا يمكن لعقارب الساعة أن تعود إلى الوراء. فالذين وقعوا ضحية الإبادة الجماعية في رواندا لا يمكن بعثهم من بين الأموات، ولكننا مع وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي استقاء الدروس من الماضي لضمان أن ما حدث في رواندا في ١٩٩٤ لن يتكرر مرة أخرى أبدا.

ويعتقد الوفد الروسي أنه لدى الإعداد لعمليات جديدة لحفظ السلام، ينبغي لمجلس الأمن أن يراعي بدقة نتائج تحليل إجراءات الأمم المتحدة في رواندا أثناء فترة عمليات الإبادة الجماعية في ١٩٩٤. ومما يؤسف له أن العالم يفتقد إلى الكمال، بل إن قدرة جهاز مؤثر مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليست غير محدودة، ناهيك عن قدرة فرادى البلدان الممثلة في المجلس. ومع ذلك، فإن روسيا تعلق أهمية كبيرة على إجراء تحليل دقيق للأحكام المتصلة بحماية المدنيين في المناطق التي تجري فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمن ناحية، يجب علينا أن نحاول ضمان قيام حفظة السلام بتقديم أقصى قدر من الحماية للمدنيين الأبرياء، ومن ناحية أخرى، ضمان تفادي خلق أوهام لا تؤيدها القدرات الحقيقية لموظفي الأمم المتحدة.

وفي سياق أوسع، نحيط مرة أخرى علما بصوابية تطوير معايير للقانون الدولي، وتكييفها مع الوقائع الجديدة من أجل الخروج بتفسير قانوني دولي للأزمات الإنسانية وإتاحة الفرصة للاستجابة لها على النحو المناسب. وكان ذلك بالتحديد لب مقترح رئيس روسيا ومفاده أن ينظر في الجوانب القانونية لاستخدام القوة في العلاقات الدولية في عالمنا الآخذ في العولمة.

وفيما يتعلق بالحالة في رواندا وفي منطقة البحيرات الكبرى ككل، فإننا نتشاطر بطبيعة الحال النتائج التي خلص إليها التقرير فيما يتعلق بضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة الروانديين لمواجهة الآثار المترتبة على عمليات الإبادة الجماعية ومعاقبة مقترفيها. وفي الوقت نفسه، فإننا نعتقد أنه يجب وقف الدوران السريع لعجلة العنف، الذي كان من نتائج دورانه الإبادة الجماعية في رواندا. وبعبارة أخرى، فإننا ندعو جميع القوى الضالعة في الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى إلى إلقاء سلاحها جانبا وإلى تكثيف السعي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لهذه الصراعات، التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تسوية شاملة للحالة في المنطقة وذلك في سياق مؤتمر دولي حول منطقة البحيرات الكبرى.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي، سيدي الرئيس، أن يعرب لكم عن تقديره لعقد هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة اليوم حول تقرير لجنة التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في ١٩٩٤ أثناء عمليات الإبادة الجماعية في رواندا. وإن الدراسة الرسمية لهذه الوثيقة الفريدة من نوعها قد طال انتظارها. ولفترة طويلة تجنبت المنظمة التسليم بأنها ارتكبت

خطأ جسيما في الحكم في تناولها للحالة في رواندا. والمذبحة التي وقعت في ١٩٩٤ والتي راح ضحيتها ٨٠٠ ٠٠٠ شخص لا تزال تتردد أصداؤها اليوم، ولكي نطرد شبح هذا الفشل المروع، يجب علينا أن نستجمع الشجاعة لكي نقبل بأوجه قصورنا ونسلم بها بكل تواضع. والأهم من ذلك، يجب أن نتعلم من المأساة وأن لا نسمح بتكرار مأساة رواندا في أي جزء من أجزاء العالم.

وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لرئيس وزراء السويد السابق، السيد إنغفار كارلسون، على عرضه تقريرا رصينا وانتقاديا حيث سرد بتفاصيل مؤلمة كيف تجاهلت الأمم المتحدة الإنذارات المتعددة عن المذبحة الوشيكة وسحبت معظم أفراد قوة حفظ السلام عندما بدأت المذابح.

ونود أيضا أن نثني على الأمين العام السيد كوفي عنان لقراره بتكليف لجنة التحقيق بإعداد التقرير، ولشجاعته في التعبير بشكل علني عن أسفه البالغ وعن اعترافه بالمسؤولية. وتعتقد ماليزيا أن من مصلحة المنظمة نشر الحقيقة. إننا يجب أن نحافظ على مصداقية هذه المنظمة وأن نُسهم، وهذا أكثر أهمية، في عملية تضميد جراح الشعب الرواندي وتحقيق المصالحة فيما بين طوائفه.

إن تقرير لجنة التحقيق المستقلة، إلى جانب بيانه ما حدث فعلا، جدير بالملاحظة أيضا بسبب توقيت إصداره. إن إصداره، يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، جاء في أعقاب تقرير داخلي نقدي بنفس القدر يبين كيف أن الأمم المتحدة سمحت في تموز/يوليه ١٩٩٥ باجتياح الصرب البوسنيين لمنطقة سريبرينيتسا البوسنية المسلمة. وهذه التحقيقات أرست معا معيار سلوك جديد جدير بالتقدير في الأمم المتحدة. وهي يمكن أن تبين الطريق نحو عمل دولي أكثر فعالية إذا ما كان لحالات مشابهة أن تقع في المستقبل.

إننا لا يمكن أن ننجح إلا إذا كنا نزيهين مع أنفسنا ولدينا فكرة واضحة عن الأخطاء المرتكبة حتى الآن. ويجب أن نسعى إلى وضع مجموعة واضحة من المعايير والمبادئ التوجيهية بشأن أفضل الطرق التي تتبع مستقبلا لتنفيذ وتنسيق الطائفة الكاملة من أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن.

لقد ألقى التقرير بوضوح المسؤولية على القيود التي وضعت على الولاية الأصلية التي منحت لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ومن الواضح أن تحليلا غير كاف وناقصا كان وراء التوصيات المقدمة إلى المجلس، الذي قبل التوصية بأن تشكل البعثة من قوات أقل من القوات التي كانت البعثة الميدانية تعتبرها ضرورية. لقد كانت ولاية البعثة منذ بدايتها تتسم بالحذر؛ وكان من شأنها أن تُصبح متسمة بالحذر بنفس القدر أيضا في تنفيذها ميدانيا. وطبقت الولاية بطريقة تُبقي على دور محايد للبعثة في إطار ولاية تقليدية لحفظ السلام - ولاية لم تكن كافية لوقف الإبادة الجماعية إلى حد كبير. وكان هذا هو نطاق العمل الذي كان من المنتظر أن يحظى بالتأييد في مجلس الأمن. وبالرغم من الحالة الأمنية المتدهورة التي كان ينبغي أن تدفع إلى دور أكثر قوة ووقائية للأمم المتحدة، لم تتخذ أية خطوات لتعديل الولاية بما يتفق مع حقائق الوضع ميدانيا.

إن أعضاء المجلس يجب أن يتقاسموا المسؤولية أيضا - ومن الواضح أن بعضهم يتشاطر مسؤولية أكبر من غيرهم. فلم تكن هناك إرادة لنشر قوة أكبر أو لاستخدام ”كل الوسائل الضرورية“ لحماية المدنيين المعرضين للخطر. والواضح من التقرير أنه لو توفر عدد كاف من القوات المُدربة المعدة والمدعمة بشكل مناسب لأمكن تجنب وقوع المأساة المروعة.

لقد قيل كثيرا أن البعثة كانت عملية أنشئت في ظلال الصومال. وعلى وجه الخصوص، كان للوفاة المأساوية لأفراد من صانعي السلام التابعين للأمم المتحدة في الصومال في ١٩٩٣ أثر عميق على الأسلوب المتبع لتنفيذ عمليات حفظ السلام. ويبدو أن تجربة الصومال كان لها أثر مقيد على الأمانة العامة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالمخاطر التي يمكن تحملها خلال عملية حفظ السلام وفيما يخص تفسير الولايات. ومع ذلك، بينما يمكن توجيه الانتقاد إلى الأخطاء والقيود التي فُرضت على قدرة قوات البعثة، ينبغي أن تتقاسم المسؤولية أيضا الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي لم تكن مستعدة لإرسال أية قوات أو معدات إلى رواندا.

إن وفدي يُرحب بتكليف لجنة التحقيق بإعداد التقرير وبإصداره ومناقشته. إنه يُلقي كثيرا من الضوء على الظروف المحيطة بالمأساة التي اجتاحت رواندا، وهذا مفيد تماما للدول الأعضاء في هذه المنظمة. غير أن أسئلة عديدة كان حريا بلجنة التحقيق المستقلة أن تتناولها بقيت دون جواب. وتلك الأسئلة تدور حول هوية مرتكبي حادث الاعتداء المميت الذي أدى إلى وفاة رئيسي دولة رواندا ودولة بوروندي وهوية المتواطئين فيه. إن ذلك الاعتداء، كما أشير في أجزاء عديدة من التقرير، كان المحفز على ارتكاب الإبادة الجماعية في رواندا. ونحن نلاحظ أن التقرير يقوم على دليل مقدم من جانب واحد فقط من جوانب الصراع، وهو الجبهة الوطنية الرواندية والمتعاونون معها. وإجراء مقابلات مماثلة مع شخصيات أخرى في المنفى يمكن أن يكون مفيدا. ومن بين هؤلاء المنفيين أعضاء في حكومتين انتقاليتين متتاليين قبل اغتيال الرئيس هابياريمانا، وكذلك أعضاء في حكومة الجبهة الوطنية الرواندية الأولى اضطروا إلى الفرار من البلاد.

ونعتقد أنه ربما كان أفيد للجنة التحقيق المستقلة أن تضع ضمن توصياتها إنشاء لجنة تحقيق أكثر شمولا وأكثر تفصيلا بشأن الإبادة الجماعية في رواندا. ونعتقد أن الروانديين لا يحزنون فقط على التوتسي والهوتو المعتدلين الذين قتلوا في مجازر ١٩٩٤، وإنما أيضا على سائر الهوتو والتوتسي الذين قتلهم قبل وبعد تلك الفترة متطرفون من جميع الجوانب. وذلك التحقيق، وإن كان مؤلما، سيعمل على قفل باب تلك المأساة العظيمة، الأمر الذي يسهم في عمليات المصالحة الضرورية بين المجموعتين العرقيتين، وهو أمر هام بالنسبة لسلام وهدوء المنطقة في المستقبل.

إننا نُسجل اعتراف المنظمة، في أعقاب مأساة ١٩٩٤، بأنها تعلمت بالفعل بعض الدروس من رواندا. لقد فشلت في الاستجابة لتحذيرات عديدة بحدوث إبادة جماعية موشكة. وقبل وقوع المذبحة بستة أشهر، على سبيل المثال، أبرز تقرير للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف ما تصورت أنه سيقع، لكن التقرير لم يصل إلى أيدي لمسؤولين الكبار عن حفظ السلام في إدارة عمليات حفظ السلام، الذين كان من الممكن أن يتصرفوا بناء عليه. إن فشل الاتصالات داخل الأمانة العامة ومع مجلس الأمن أقل حدوثا الآن. لكن تحسين الاتصالات الداخلية ليس الجواب الكافي الشافي. إن قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة في حالات الأزمات لا يمكن أن تكون أقوى من إرادة أعضائها البارزين في توفير الموارد الضرورية. ومن المؤسف أن فشل المجلس في منع المجزرة في رواندا أدى بكثيرين إلى الارتياب في انتقائيته المتصورة عندما يتقرر التدخل في حالات الصراع.

الأمم المتحدة قد لا تكون قادرة على التصدي لكل تحديات العالم الإنسانية العديدة. لكن هذا التقرير من لجنة التحقيق المستقلة، الذي جاء عشية الألفية الجديدة، ينبغي أن يكون نقطة تحول لهذه المنظمة. ويجب على المنظمة أن تحدث تغييرا نحو الأحسن في حياة الناس الذين يتعرضون للخطر

أينما كانوا عند الضرورة. إن العار الذي ألحقته مجزرة سريبرينيتسا حصل لأن الأمم المتحدة وضعت قوة رمزية لحفظ السلام في المدينة، كبيرة بالنسبة لها بحيث يمكنها التبجح بأنها حريصة على مصير المسلمين البوسنيين، ولكنها كانت من الصغر بحيث لم يكن بوسعها أن تساعدهم فعلا. أما العار الذي حصل نتيجة مجزرة رواندا، فهو أن الأمم المتحدة أرسلت قوة رمزية إلى المنطقة ولكنها توقفت عندما بدأت الأهوال. يجب أن نتعلم من دروس هذه المأساة وأن نعترف بتقاعسنا. ومن المحتم في هذا الشأن، أن نولي اهتماما جادا بالتوصيات الأربع عشرة الواردة في التقرير، التي إذا ما التزم بها، ستكفل عدم تكرار الخطأ المأساوي الفادح الذي ارتكب فيما يخص رواندا. ويجب أن نشكر واضعي التقرير على إعلاء صوتهم دون خوف أو محاباة.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، وأشكر وفد كندا بأسره على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة. وأود في الوقت نفسه أن أشكر السيد إنغفار كارلسون على بيانه المفيد بشأن تقرير التحقيق المستقل في الإجراءات التي قامت بها الأمم المتحدة خلال الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. وأشيد بأعضاء لجنة التحقيق المستقل على عملهم الذي أسفر عن تقرير ذي أهمية بالغة وقيمة تاريخية.

ونود أن نشيد بالأمين العام على مبادرته الجديرة بالثناء بتكليف لجنة التحقيق المستقل بتقصي الحقائق عن سلوك المنظمة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في رواندا حتى يتسنى للمجتمع الدولي برمته والأمم المتحدة والدول الأعضاء استقاء العبر اللازمة للحيلولة دون وقوع مآسي من هذا القبيل في المستقبل.

وقبل ست سنوات، عانى شعب رواندا مأساة تركت بصمتها على تاريخه، ألا وهي المذبحة التي أودت بحياة ٨٠٠ ٠٠٠ شخص. والمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، لم يمنع حدوث الإبادة الجماعية تلك ولم يتحرك في الوقت المناسب ليوقفها. ويسلط تقرير لجنة التحقيق المستقل الضوء على هذه الفترة المظلمة من تاريخ رواندا وعلى إخفاقات المجتمع الدولي خلال المأساة. وسيزيد التقرير الوعي لا محالة وسيمثل الأساس لتفكر متعمق بشأن كيفية توقع المآسي من هذا القبيل ومنع حدوثها.

وقد توصلت لجنة التحقيق المستقل إلى سلسلة من الخلاصات والتوصيات تستحق الاهتمام الكامل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن ومن الأمانة العامة. وستمثل تلك الخلاصات والتوصيات دون شك مرجعا في المستقبل حينما تنشأ تحديات أمام حفظ السلم.

واستعراض اليوم لا ينتقص بأية حال من الأحوال مما تحلى به أعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا من بسالة وشجاعة وإحساس بالمسؤولية، بما في ذلك ذوو الخوذ الزرق من التونسيين، الذين لم يتخلوا عن موقعهم خلال الأسابيع الرهيبة التي جرت فيها الإبادة الجماعية، بناء على تعليمات من الحكومة التونسية. ويشير تقرير لجنة التحقيق المستقلة إلى ذلك ويشيد به.

وكما تلاحظ لجنة التحقيق المستقل في تقريرها، اتخذ بعض التدابير في السنوات الأخيرة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للصراعات ولتفادي بعض الأخطاء التي حدثت في رواندا. بيد أن هناك حاجة لاتخاذ تدابير إضافية لتعزيز قدرة المنظمة على الحيلولة دون وقوع كوارث أخرى في المستقبل. وإذا أريد لهذا المسعى النجاح لا بد من توافر الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي والحصول على دعمه الكامل.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): إننا نشكر وفد كندا على تنظيم جلسة اليوم. ونشكر أيضا

السيد كارسلون على عرضه تقرير لجنة التحقيق المستقل. وقد نجح التحقيق في تلخيص الخبرة التي استفادها المجتمع الدولي والعبر التي تعلمها من عمليات القتل الجماعي التي حدثت في رواندا. ونحن نعرب عن تقديرنا للجنة التحقيق على قيامها بعملها بإخلاص وعناية.

إن المجتمع الدولي قد فشل في منع المأساة التي حدثت في رواندا قبل ست سنوات. والعبر التي ينبغي تعلمها من تلك المأساة تستحق التفكر فيها على نحو واع. وفي رأينا أن مناقشة اليوم ستساعدنا في تحليل الخبرات والاستفادة من العبر بغية تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم بطريقة فعالة وزيادة قدرة مجلس الأمن على الرد وعلى التعامل مع الأزمات المشابهة في المستقبل.

وقد خرجت لجنة التحقيق بعدد من التوصيات تمس مجالات شتى. وهي تتعلق بالتنسيق والتعاون بين مختلف إدارات الأمم المتحدة. وتتصل التوصيات بمسائل مثل إصلاح الأمم المتحدة، وتعزيز كفاءة مجلس الأمن، وتقوية الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء، وتعبئة الموارد الكافية، إلى جانب مواضيع أخرى عديدة. وتستحق هذه التوصيات أن توليها الإدارات ذات الصلة اهتمامها وأن تدرسها، وهي جديرة بأن يُنظر فيها على نحو شامل في سياق تعزيز دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وقد لاحظنا أن الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة تبذل جهودا لتحسين فعالية وكفاءة العمليات التي تقوم بها لحفظ السلم. إن كيفية تنفيذ عمليات حفظ سلم فعالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي سيراليون، وكيفية تحويل الاهتمام الذي نوليه للمسائل الأفريقية على سبيل الأولوية إلى عمل بطريقة تحقق النجاح وتقلل الأخطاء إلى الحد الأدنى: هذه هي المواضيع التي تشغل بال الجمهور على نحو متزايد. ونحن نعتقد أن تلخيص العبر والتجارب المستفادة من مأساة رواندا سيكون مفيدا في هذا الصدد.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أرحب بالسيد كارلسون وأن أشكره على التقرير المعروض اليوم على المجلس والذي يصف بشاعة الإبادة الجماعية التي ارتكبت بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٤، حيث جاء فيه:

"... أقدم الروانديون على قتل الروانديين من بني ظهرانيهم، وراحوا يقتلون بوحشية سكان البلد من التوتسي، غير أنهم استهدفوا أيضا العناصر المعتدلة من الهوتو. وارتكبت فظائع مذهلة ليس فقط على يد الميليشيات والقوات المسلحة ولكن أيضا على يد مدنيين ضد غيرهم من المدنيين.

"ولم يقف المجتمع الدولي حائلا دون وقوع الإبادة الجماعية، كما أنه لم يوقف عمليات القتل ما أن بدأت عملية الإبادة الجماعية". (S/1999/1257، المرفق، الصفحة ٣)

إن المناقشة التي نظمتموها، يا سيادة الرئيس، توفر فرصة لنا للتفكير في العبر التي ينبغي لنا أن نتعلمها. ونحن في حاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى كفالة ألا تظل الأمم المتحدة بعد الآن مكتوفة الأيدي أو عاجزة إزاء مثل هذه المآسي.

بيد أنني أود أن أرحب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام، الذي واتته الشجاعة لتكليف لجنة التحقيق المستقل بالتحقيق في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة خلال الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. ونحن نؤيد تلك المبادرة. وحينما استقبل السيد هوبير فدرين، وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، لجنة التحقيق المستقل في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قال إن فرنسا تشاركه التصميم على تحقيق الشفافية

والفعالية. وفي فرنسا، تبدى ذلك التصميم في إنشاء بعثة برلمانية لتقصي الحقائق بشأن رواندا في عام ١٩٩٨. فلنتحل بدورنا بالشجاعة معا لنواجه الحقيقة.

لقد فشلت الأمم المتحدة فشلا ذريعا في مهمتها. وتقرير لجنة التحقيق المستقل يوفر تحليلا شاملا للأخطاء التي أدت إلى فشل الأمم المتحدة في رواندا. ويسلط التقرير الضوء على نواحي القصور في القرارات التي اتخذت قبل انتشار أعمال الإبادة الجماعية، وهي عدم كفاية الولاية التي أوكلت لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا، ونقص الموارد الموفرة للبعثة، وسوء استخدام المعلومات، وعدم القدرة على تكييف ولاية البعثة مع متطلبات الحالة على أرض الواقع.

ويسلط التقرير الضوء أيضا على الأخطاء الخطيرة الناتجة عن "العجز عن وقف الإبادة الجماعية" (المرجع نفسه، ص ٣٥)، والافتقار إلى التصميم على تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، والعجز عن فهم الطابع الحقيقي للأحداث وتقرير ما ينبغي اتخاذه من إجراء.

وبالطبع، مثلما ذكر المحققون، كانت الحالة في سنة ١٩٩٤ متوترة بشكل خاص. فقد نشرت الأمم المتحدة نحو ٧٠ ٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق في جميع أرجاء العالم، وكان العديد من البعثات يواجه مصاعب. وقطعا أثرت هذه العوامل على صنع القرار. وينبغي أيضا أن نشيد بقوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، تلك القوات المشاركة من بلجيكا، وعلى وجه الخصوص القوات الغانية والتونسية، التي بقيت هناك في الميدان، وأسهمت في حماية المدنيين المهددين بقدر ما استطاعت.

إلا أن الصورة العامة تعبر عن الفشل. إذ أن الأمم المتحدة لم تستطع مساعدة الروانديين، وكما يشدد التحقيق على ذلك، فإننا جميعا - أعضاء مجلس الأمن، والأمانة العامة، والدول الأعضاء في المنظمة - نتحمل المسؤولية الثقيلة عن هذا الفشل.

وقبل أن تضطلع الأمم المتحدة بتحقيقها في الأعمال التي جرت في رواندا، أنشأت الجمعية الوطنية الفرنسية بعثة برلمانية لتقصي الحقائق في رواندا. والبعثة، التي ترأسها السيد كويلس، جمعت خلال عام ١٩٩٨ شهادات من العديد من المشاركين في المأساة والشهود عليها. والتزاما بروح الشفافية أذيعت كل هذه المعلومات على الملأ. ومكّن هذا العمل من فهم العديد من جوانب المأساة الرواندية بشكل أفضل. وتحقيق السيد كارلسون يكمل تلك التحليلات.

ومن تقرير البرلمان الفرنسي، ألاحظ أن فرنسا بذلت مجهودا قبل أحداث سنة ١٩٩٤ لتفادي الحل العسكري وتشجيع الأطراف على تقاسم السلطة في رواندا. ونحتاج إلى وضع هذه الاستراتيجية في سياقها التاريخي، الذي يذهب إلى مدى أبعد من الهجوم الذي قامت به الجبهة الرواندية الوطنية في سنة ١٩٩٠، ليرجع حتى إلى أحداث عام ١٩٥٩، وقت التحرر من الاستعمار. والدعم النشط الذي قدمته فرنسا للمفاوضات التي اختتمت في آب/أغسطس ١٩٩٣ في أروشا، يوضح هذه الاستراتيجية. وقد شكلت الاتفاقات التي تم التوصل إليها الإطار الذي كان يُمكن للسلام الدائم أن يقام فيه باحترام متبادل بين الجميع.

وأوضح التقرير البرلماني أيضا أن فرنسا، بينما كانت واعية بخطر المواجهة، قللت من شأن تصاعد التطرف. ومع ذلك حاولت تعبئة المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، ليمنع وقوع المذبحة. ويكشف تحليل السيد كارلسون عن أنه لا الدول الأعضاء الحاضرة آنذاك ولا الأمانة العامة قد استخدمت بطريقة أمثل المعلومات التي ثبت لاحقا أنها بالغة الأهمية. ويذهب هذا الاتجاه بعيدا في تفسير عجز الأمم

المتحدة عن منع الإبادة الجماعية في سنة ١٩٩٤. كما لا يزال لهذه المأساة جانب غير واضح يتعلق بالعناصر التي تسببت في اندلاع أعمال الإبادة الجماعية، ولكنه بلا شك سيتضح في يوم ما.

في وجه أعمال الإبادة الجماعية في ربيع عام ١٩٩٤ وفي ضوء العراقيل والصعوبات التي ووجهت في تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، قامت فرنسا، في حزيران/يونيه، بدعم من قوات البلدان الأفريقية، بمساعدة الأشخاص الواقعين تحت التهديد، وفعلت ذلك بشفافية وبإذن من مجلس الأمن. ونحن واعون بالنقد الذي تعرضت له "عملية تركواز"، والذي لا نرى ما يبرره. ولكن هل كان يجب علينا مرة أخرى أن نقف موقفا سلبيا؟ والتقرير الذي قدمه السيد كارلسون يبرز بعض هذا النقد، ولكنه يقول أيضا "نسب أشخاص كثيرون ممن قابلتهم لجنة التحقيق إنقاذ عدد من الأرواح إلى عملية تركواز في حالة اتخذت فيها مبادرات أخرى قليلة للغرض ذاته" (المرجع نفسه، ص ٥٤). وهذه هي النقطة التي نود الاحتفاظ بها من ذلك التدخل.

نحتاج الآن إلى التعلم من دروس هذه المأساة. ويمكن تقديم العديد من التعليقات فيما يخص منطقة البحيرات الكبرى، وكذلك أعمال المجلس وعمليات حفظ السلام بوجه عام. لقد وقع مأساة رواندا في بيئة مضطربة بوجه خاص. ونشير بالذات إلى المذابح التي ارتكبت في بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في مناخ سادت فيه سلبية عامة. ومنذ سنة ١٩٩٤ زاد عدم الاستقرار هذا في منطقة البحيرات الكبرى. والأمم المتحدة، بعد فشلها في وجه الإبادة الجماعية في رواندا، لم تستطع مواجهة الأزمات اللاحقة.

ففي الشهور التي أعقبت أحداث سنة ١٩٩٤، لم يصدر من مجلس الأمن رد فعل في الوقت المناسب على المشاكل التي تسبب فيها وجود عناصر مسلحة في مخيمات اللاجئين في شرق زائير.

وفي خريف عام ١٩٩٦، دفعت أزمة كيفو المجلس، بعد حث من جهات من بينها فرنسا، إلى أن يأذن بإرسال قوة إنسانية متعددة الجنسيات. وأعلنت كندا عن استعدادها لقيادة تلك العملية. وقالت فرنسا إنها مستعدة للمشاركة. ولكن أدى عدم الاتفاق في المجلس إلى التخلي عن العملية في نهاية الأمر. وظل المجتمع الدولي مرة أخرى يقف موقفا سلبيا في وجه مذابح جديدة، لم يُعرف حجمها بصورة كاملة بعد.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، واجهت المجلس حرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمعلومات التي بلغتنا تفيد بوقوع أعمال عنف ضد السكان المدنيين، وخاصة في شرق البلد ودلت على خطورة الحالة. فهل نستطيع هذه المرة أن نقوم بالعمل اللازم؟

وهذه الحوادث التي وقعت ابتداء من سنة ١٩٩٤ جزء من السياق الذي أحدثته الإبادة الجماعية في رواندا. وإذ ننظر الآن في تقرير السيد كارلسون، يجب أن نستخلص استنتاجات لعمل الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى.

دعونا نلتفت أولا إلى رواندا. حيث يهيب تقرير السيد كارلسون بالمجتمع الدولي أن يساعد في إعادة الإعمار والمصالحة ومراعاة حقوق الإنسان. وينبغي أن نضيف المساعدة في موضوع العدالة، فهي أساسية لتحقيق هذه الأهداف. إن فرنسا تدعم هذه المناشدة. ونحن وشركاؤنا في الاتحاد الأوروبي نشارك في هذا المجهود. وقد اقترح الأمين العام قيام شراكة جديدة لرواندة مع الأمم المتحدة، ونأمل في أن يُمكِّن هذا المجهود من الجانبين من السير إلى الأمام في هذا

الصدد، وأن تمضي رواندا، مقابل تقديم ضمانات أمنية جديدة، نحو تحقيق الديمقراطية السلمية، مما يتيح عودة الاستقرار الإقليمي. وهذا قطعا يمثل شاغلا للمجتمع الدولي.

والواقع أن عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى عموما يجب أن يكون أكثر تعزيزا. ولقد أذن المجلس بنشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب كفالة أن تتوفر الوسائل الضرورية لهذه العملية، ولا سيما التمويل الكافي. وإن عدم تحيز أعضاء المجلس لأي طرف من الأطراف المتحاربة بغرض حضها على الوفاء بالتزاماتها أمر ضروري أيضا من أجل دعم اتفاق لوساكا المبرم في تموز/يوليه ١٩٩٩، وهو الاتفاق الذي يجب أن تنفذ جميع عناصره.

والمهمة المقبلة التي يزمع المجلس أن يضطلع بها في الإقليم ستكون فرصة لإيصال جميع رسائلنا. بيد أن الانتشار الفعال للمرحلة الثانية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيشهد على إرادة المجتمع الدولي للإسهام الكامل في إحلال السلام في البلد وفي منطقة البحيرات الكبرى.

وهنا قد يكون من المفيد أن نذكّر بالحالة في بوروندي. فلقد قدم المجلس دعمه لعملية التيسير بقيادة الرئيس مانديلا وللجهود التي تبذلها الأطراف البوروندية. وهذه العملية عملية صعبة. وبغية تعزيزها، يجب أن يساعد المجتمع الدولي البلد بعدما رفعت الجزاءات المفروضة عليه عن طريق استئناف تقديم المساعدة الاقتصادية العاجلة الضرورية جدا لشعبه.

وفيما يتعلق بخارج منطقة البحيرات الكبرى، يجب أن ننظر في السبل الآيلة إلى تنشيط عمل الأمم المتحدة في حالات النزاع.

وتقرير لجنة التحقيق المستقل يتضمن بعض التوصيات في هذا الصدد: أي خطة عمل لمكافحة الإبادة الجماعية، وتحسين قدرات الأمم المتحدة على الانتشار، وحماية المدنيين، وما إلى ذلك. ونحن نرحب بهذا الاتجاه الذي يفضي إلى تعميم المعلومات في الأمم المتحدة على نحو أفضل وإلى إيجاد قدرة أكبر على التصدي للأحداث. والتقرير الذي طلبه الأمين العام من الفريق برئاسة السيد الإبراهيمي سيمكّن من إجراء تحليل أعمق لهذه الحالة.

وبالانتقال الآن إلى عمل المجلس، يتعين أن أبدي نقطتين.

النقطة الأولى هي أنه عندما ننشئ عمليات جديدة، يجب أن تعد قرارات المجلس إعدادا أفضل. فالمعلومات التي توفرها الأمانة العامة ينبغي استكمالها بقاعدة بيانات أخرى، وفقا لأنماط يتعين تحديدها - ولا سيما قاعدة بيانات تاريخية - كي نتمكن من فهم الحالات القائمة على نحو أفضل.

ويجب أيضا أن نحسن عملية متابعة المجلس لبعثات الأمم المتحدة. ولقد دلت التجربة أنه بعدما تنتشر البعثات في الميدان، فإن المجلس لا يتابع دوما تنفيذ ولاياتها بعناية كافية. فنحن نحتاج إلى بذل عمل دؤوب في هذا المجال. وهذا يعني أننا نحتاج إلى إعادة تركيز عملنا على حالات الأزمات وعمليات الأمم المتحدة. وينبغي أن نصرف المزيد من الوقت للنظر في هذه الحالات، وأن نصرف وقتا أقل على ما يسمى مسائل مواضيعية.

وينبغي أن يتمثل هدفنا في أن تمكين المجلس من تقييم الأخطار التي تواجهها البعثات في الميدان وأن يكيف ولاياتها ووسائل عملها وفقا لذلك.

وإزاء أعمال العنف والمجازر المرتكبة ضد المدنيين، فإن القرارات التي يتخذها المجلس، وأكثر من ذلك القرارات التي يتخذها المساهمون بالقوات تكون دائما قرارات صعبة

بصورة خاصة. وعندما يحين الوقت لتعلن الأمم المتحدة التزامها، نتعظ بما فيه الكفاية من الدروس التي استخلصتها لجنة التحقيق المستقل في الأحداث التي جرت في رواندا عام ١٩٩٤؟ ونحن بالتأكيد نأمل ذلك؛ وإلا نكون خائنين لذكرى الضحايا.

وإن تصرف المجلس حيال أعمال العنف المرتكبة في تيمور الشرقية في أيلول/سبتمبر الماضي علامة تبعث على التشجيع. فانتشار قوة متعددة الجنسيات بقيادة استراليا مكَّن من وقف أعمال العنف. ولقد اتخذ المجلس ذلك القرار في فترة زمنية قصيرة جدا.

ولكن باستطاعتنا أيضا أن نفكر في حالات أخرى لم يتخذ المجلس فيها القرارات الضرورية لوضع حد للانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان. فهل يمكن للمجلس الذي يبلّغ بذلك على النحو الواجب أن يظل منقسما على نفسه وألا يفعل شيئا؟ نحن لا نعتقد ذلك.

ولدى افتتاح آخر دورة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، ناشد الأمين العام المجتمع الدولي أن ينظر في كيفية تدخُّل الأمم المتحدة في هذه الحالات بسرعة وعلى نحو أكثر فعالية. وثمة مناقشة تم البدء بها، ويتعين علينا أن نواصلها بغية تمكين المجلس من الاضطلاع الكامل بالدور الذي أناطه به الميثاق وتفادي وقوع مآس إنسانية في المستقبل من قبيل المآسي التي شهدها العالم في العقود الأخيرة.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم وأن أشكر وفدكم على تنظيم هذه الجلسة. ونحن نشيد بقرار الأمين العام بتعيين لجنة التحقيق المستقل في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤. وأود كذلك أن أتقدم بالشكر إلى رئيس الوزراء كارلسون وأعضاء فريقه على العمل المكثف الذي اضطلعوا به وفاء بالمهمة الموكولة إليهم.

لقد شهدنا جميعا أحداثا مروعة وقعت أثناء الإبادة الجماعية التي حصلت في رواندا عام ١٩٩٤. فقد قتل روانديون أبرياء بوحشية على يد جيرالهم وأصدقائهم. وقبل كل شيء، كان هؤلاء من أبناء رواندا.

والتقرير يحمِّل بوضوح المجتمع الدولي المسؤولية عن عدم وجود إرادة سياسية كاملة لمنع حصول مأساة إنسانية في رواندا. وفشل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في التصدي للمأساة كان خطأ رهيبا، وينبغي لنا جميعا أن نعمل الآن معا لصالح البشرية ولكفالة عدم سماحنا بأن تحصل مرة أخرى إبادة جماعية في أي مكان.

وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أمر جدير بالثناء. ونحن نؤيدها كامل التأييد ونأمل في تقديم جميع مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية إلى العدالة. وستواصل ناميبيا التعاون مع المحكمة، ونناشد الدول الأخرى تسليم جميع المتهمين إلى المحكمة.

إن الملاحظات والتوصيات التي أصدرتها لجنة التحقيق المستقل تتصف بالأهمية ويتعين مراعاتها لدى التصدي لحالات الصراع حول العالم. لذلك لن أسترسل في كلامي على جميعها، بل سأسلِّط الضوء على بضع نقاط بارزة منها.

أولا وقبل كل شيء، من الضروري للغاية أن يسخِّر المجتمع الدولي موارده من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراع وأن يتخذ نهجا إيجابيا في منع اندلاع الصراعات في المقام الأول.

ثانيا، إن الدول الأعضاء بحاجة إلى ممارسة الإرادة السياسية اللازمة حتى تتصدى للصراعات على النحو

الواجب وفي الوقت المناسب، بغض النظر عن مكان اندلاعها.

ثالثا، ولا يمكننا أن نؤكد أكثر من ذلك على ضرورة تزويد جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بولاية مناسبة وبالموارد البشرية والمادية الملائمة. صحيح أن عمليات حفظ السلام مكلفة. ولكن السلام لا يشترى بثمن بخس. وإذ إن الغالب، لدى النظر في تشكيل بعثات حفظ السلام، أن الشاغل الأول للدول الأعضاء يكون هو حجم القوات وما تنطوي عليه من تكلفة.

ويقودني ذلك إلى النقطة الرابعة، المتعلقة بالتخطيط الملائم لكل عملية بما يلزمها من عناصر سياسية وتقنية ضرورية. وهو أمر حيوي لنجاح أي بعثة حفظ للسلام. وعلاوة على ذلك، فمن الضروري إجراء تقييم متواصل ورصد وتقديم للدعم، ولا بد من إجراء التعديلات اللازمة لضمان تعامل البعثة مع الحالة القائمة في الميدان على نحو فعال.

خامسا، ينبغي أن تشكل عملية حماية المدنيين المعرضين للخطر جانبا من ولايات البعثات. وتجسد الدروس المستخلصة من رواندا هذه النقطة بوضوح. ولذلك يسعدني أننا سنتناول في الأسبوع المقبل مسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وقد لاحظنا مع الأسف، أنه على الرغم من تجربة رواندا، فإن بعض التدابير المثيرة للمشاكل المشار إليها في التقرير على أنها قد ساهمت في عجز الأمم المتحدة عن العمل في رواندا في عام ١٩٩٤ ما زالت تطبق في وقتنا هذا لدى نظر الأمم المتحدة في اتخاذ قرارات بشأن بعض حالات الصراع.

وتحظى التوصية الموجهة للأمين العام بوضع خطة عمل من أجل منع حدوث الإبادة الجماعية بأقصى قدر من الترحيب. ونحن نتطلع إلى تلقي هذه الخطة، ولا يساورنا الشك في أن هذه الخطة سوف تنير الطريق أمام المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المزمع عقده في عام ٢٠٠١.

ونحن نناشد المجتمع الدولي مساعدة المجتمع الرواندي في جهوده الرامية للتعمير والتنمية. ونؤيد دعوة لجنة التحقيق إلى تقديم المساعدة، مع إيلاء اهتمام خاص للحاجة إلى التعمير، والمصالحة الوطنية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان.

وأخيرا، أود أن أوجه تحية خاصة إلى الفريق أول دايير وأشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في رواندا وموظفي البرامج والوكالات، الذين بذلوا جهودا هائلة في ظل ظروف بالغة الخطورة وساهموا في إنقاذ أرواح كثير من المدنيين، والقادة السياسيين والموظفين التابعين للأمم المتحدة، على النحو المبين في التقرير. إن هؤلاء البواسل، رجالا ونساء يستحقون اعترافنا بما بذلوه من جهد.

إننا جميعا خذلنا شعب رواندا. فلنتعلم من أخطائنا وإخفاقاتنا الماضية ولنمارس الإرادة السياسية اللازمة لكي نجعل هذا العالم مكانا أفضل يصلح لأن يعيش فيه البشر أجمعين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على عبارات التقدير التي وجهها للفريق أول دايير وسائر موظفي الأمم المتحدة في الميدان الذين بذلوا هذه الجهود العظيمة.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إننا ننضم، ياسيدي الرئيس، إلى سائر أعضاء المجلس في الإعراب عن تقديرنا العميق وامتناننا لرئيس الوزراء انغفار كارلسون الذي نرحب به بيننا، كما نرحب بزملائه في بعثة التحقيق على تقديمهم لنا هذا التقرير البالغ القيمة. والتقرير وثيقة تاريخية تحدد مسؤولية المنظمة الدولية ومختلف وكالاتها عما قامت به من عمل، ومسؤولية الدول الأعضاء أفرادا،

والمجتمع الدولي عموما، والروانديين المتورطين في الإبادة الجماعية، وهو يؤدي ذلك الغرض بطريقة موضوعية وبشفافية تامة.

ونحن نشيد بالرئاسة الكندية، وبقيادتكم، لمبادرتكم على حملنا على مواجهة الحقائق والمسؤوليات في جلسة رسمية لمجلس الأمن. ونحن نتفق على ضرورة التأكيد على استخلاص الدروس من مأساة رواندا. وينبغي أن تظل تجربة رواندا محفوظة في الذاكرة في إطار عملية صنع القرار حتى لا نرتكب مثل هذه الأخطاء الرهيبة في المستقبل.

ويقدم تقرير كارلسون تحليلا مفصلا للأحداث. وهو لا يتردد في تحديد المسؤولية. ونحن جميعا نشارك في هذه المسؤولية؛ وعلينا جميعا أن نعي الدرس. وينبغي إظهار تعاطفنا وإدراكنا لإخفاقنا الجماعي بأصدق السبل وأوضحها.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اعترف الأمين العام بالفشل في رواندا وأعرب عن أسفه العميق بالنيابة عن الأمم المتحدة. فقد أُنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وكانت الإشارة لا لبس فيها هي للحرب العالمية الثانية. وربما كانت الحروب الأهلية تعتبر أثرا من آثار الماضي، بل إن حدوثها لم يكن من ثم متصورا. ولكن ما لم يكن متصورا قد حدث. وقتل ٨٠٠ ٠٠٠ من الروانديين بأيدي مواطنيهم، وأهوى سيف المذبحة حيثما وُجد الانقسام الإثني.

والنتيجة الواضحة هي أن ما حدث في رواندا عام ١٩٩٤ ما كان ينبغي له أن يحدث. وما كان ينبغي له أن يحدث في القرن الذي عشنا فيه، ولا سيما بعد إنشاء الأمم المتحدة. والنتيجة الثانية المستخلصة هي أن الإبادة الجماعية كان يمكن منعها. والنتيجة الثالثة هي أن منعها قد تعذر لأن المنظومة الدولية قد فشلت في تحقيق ذلك، واتخذ هذا الفشل أبعادا هائلة، في شكل خسارة مئات الآلاف من الأرواح في رواندا.

لقد فشل المجتمع الدولي في منع الإبادة الجماعية في رواندا، ولكنه لا ينبغي أن يفشل في القيام بدوره تجاه التنمية الاجتماعية الاقتصادية هناك.

وربما تمثل أعظم دليل على شعورنا بالندم، وأفضل تأكيد لإدراكنا لأخطائنا وإخفاقنا، في قدرتنا على التصرف بشكل سليم في المستقبل. وسيكون ذلك أفضل اعتذار نقدمه، وأفضل تحية لأرواح مئات الآلاف من إخواننا من البشر الذين ذبحوا في رواندا.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أنضم إلى من سبقوني في الكلام في شكركم على ترؤسكم لإحاطة اليوم الإعلامية العلنية بشأن الحالة في رواندا. ويود وفدي أن يشيد بالأمين العام السيد كوفي عنان على مبادرته التاريخية المتمثلة في تشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة أثناء الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. كما نود أن نعرب عن امتناننا لرئيس الوزراء كارلسون وسائر أعضاء اللجنة على ما اتسم به أداؤهم لولايتهم من تعمق. بل أن تحليلهم واستنتاجاتهم المتضمنة في التقرير الذي قدمه السيد كارلسون اليوم أكثر تنبيها للأذهان لأنها تشير إلى نتيجة لا مفر من استخلاصها وهي أن الأحداث المفزعة التي حدثت في رواندا عام ١٩٩٤، كان يمكن منعها بالتأكيد إلى حد كبير.

ونحن لا نسعى في عملية الاستيطان هذه إلى إلقاء اللوم على جهة بعينها، وإنما نسعى إلى فهم العناصر المؤلفة للأحداث وأوجه القصور المنهجي التي سمحت بحدوث الإبادة الجماعية دون رادع، كما نسعى لالتماس حلول من شأنها منع حدوث فظائع مماثلة مرة أخرى إلى الأبد.

وبينما تجري هذه المناقشة في مجلس الأمن، يتعين أن ينصب التركيز على الطريقة التي تستطيع بها هذه الهيئة أن تطور تدابير وقائية تستخدم في منع المنازعات. ولا بد أن يؤكد مجلس الأمن إرادته السياسية لتعزيز قدراته على منع المنازعات. ولا بد أن نستبق الأحداث ولا ننتظر موت عدد كبير من الأشخاص حتى نتخذ الإجراءات اللازمة.

ومن المفهوم، أنه لا بد للمجتمع الدولي بأسره من أن يتصدى لكثير من أسباب الصراع - الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية والسياسية. بيد أن المسؤولية عن منع انتهاكات السلام تظل على عاتق هذا المجلس. وليس بمستطاعنا أن نتنازل عن هذه المسؤولية. ومن شأن وقوع أزمات، من قبيل الأزمات التي وقعت في رواندا وفي البلقان والأزمات الجارية حاليا في أجزاء كثيرة من أفريقيا، أن تضع مصداقية مجلس الأمن وبصورة مستمرة في موضع التساؤل. لذلك نؤيد التوصيات التي طرحتها لجنة كارلسون وسوف نعمل مع أعضاء المجلس في سياق مساعينا للتحرك إلى ما يتجاوز قبول التوصيات بالعمل. والقيام بخلاف ذلك يعني أن أرواح ٠٠٠ ٨٠٠ روانـدي رجل وامرأة وطفل ذهبت هباء.

وأوضح تقرير كارلسون عدة حقائق. وبكل تأكيد كان قتل زهاء ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة في مجازر في غضون ١٠٠ يوم تقريبا، دون استخدام أسلحة الدمار الشامل، حادثة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية. ووقع سكان رواندا من التوتسي ضحية لعملية إبادة جماعية وحشية وقاسية. وقدمت أسباب كثيرة لفشل المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة في العمل بصورة حاسمة لمنع واحدة من أكبر المآسي في القرن العشرين. ووصف ذلك بإيجاز بأنه افتقار الدول الأعضاء بصورة متواصلة إلى إرادة سياسية للعمل أو العمل بقدر كاف من الإصرار. وربما تمثل أكبر وجه للإخفاق في العجز عن تحسس إشارات الخطر المنذرة بكارثة وشيكة أو التسليم بوجود تلك الإشارات أو العجز عن التخطيط للرد عليها بطريقة فعالة.

ويعتقد وفدي أنه لا بد في المستقبل من تلمس منتهى اليقظة والحذر أثناء مراحل التخطيط الحرجة لعمليات حفظ السلام. ومن أجل ذلك أوجه ملاحظاتي على إحدى التوصيات الواردة في التقرير والرامية إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام.

لقد واجهت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، منذ بدايتها، عوائق بسبب الولاية التي تم تصورها بصورة رديئة، وبسبب الافتقار إلى الموارد الضرورية لتنفيذ تلك الولاية وافتقار مجلس الأمن إلى الإرادة السياسية لاتخاذ قرارات حاسمة في وقت لم يكن فيه بوسع القوات على أرض الواقع أن تحمل أي تأخير لا موجب له. ونغتنم هذه الفرصة للثناء على العاملين في مجال حفظ السلام والأفراد العاملين في مجال الشؤون الإنسانية الذين خدموا قضية السلام، حتى بالرغم من أن المجتمع الدولي قد غض الطرف عنهم.

ويود وفدي أن يشير إلى عاملين حاسمين لا بد من إدماجهما في البعثات في المستقبل. أولا، يتعين تصميم بعثات السلام مع التحوط لمواجهة الظروف المتغيرة بسرعة. ولا بد، عند الحد الأدنى، أن يكون بالمستطاع نقل تعزيزات سريعة لزيادة حجم القوات عندما يتضح أن الحالة على أرض الواقع تستوجب إعادة تقييم حجم البعثة. إن ممارسة نشر الحد الأدنى من القوات بالتذرع بأسباب سياسية أو مالية ممارسة لا تأخذ في الاعتبار متغيرات كثيرة قد تتعرض لها القوات عند وجودها في الميدان. وليس بمستطاعنا أن نواصل إرسال قوات دون أن يتوفر لها المجال الضروري للمناورة حينما تواجه ظروفا غير متوقعة.

ثانيا، لا بد أن تتناسب ولايات عمليات حفظ السلام مع الحقائق على أرض الواقع ولا بد أن تضاهيها

الإرادة السياسية والوسائل المادية لتنفيذ تلك الولايات. ولا بد أيضا من صياغة الولايات بالتعاون الوثيق مع جميع الأطراف المشتركة في الصراع. وإذا كان مجلس الأمن وحده هو الذي يستطيع بصورة مشروعة أن يأذن بوزع القوات وأن يحدد الولايات، فلا بد من تصميم آلية تتيح لقادة القوات المرونة الضرورية لتقرير أفضل إجراء ولتمكينهم من إيصال قراراتهم إلى مجلس الأمن بسرعة. وفي هذا الصدد، نحيط علما بتوصيات اللجنة المعنية بحماية المدنيين. ولا بد من التصدي لهذه المسألة عند الإذن بولايات جميع عمليات حفظ السلام في المستقبل.

كذلك، وحالما يتم وزع القوات، لا بد أن تكون تحت قيادة سلطة مركزية واحدة. ولا يجوز للدول أن تقوم من جانب واحد بسحب وحداتها دون الرجوع إلى تلك السلطة المركزية.

ويؤيد وفدي أيضا توصية اللجنة بأنه ينبغي للأمين العام وللدول الأعضاء أن يغتنموا الفرصة التي يهيئها مؤتمر قمة الألفية والجمعية الألفية لحشد الإرادة السياسية من أجل التصدي بوضوح للتحديات التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا السياق، نتطلع إلى تقرير لجنة الأخضر الإبراهيمي.

واتخذ مجلس الأمن، بعد أن حدث ما حدث، إجراءات لمحاكمة مرتكبي عمليات الإبادة الجماعية في رواندا؛ بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولكننا لا يجوز أن نتوقف عند هذا الحد. إن مجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة وفي الواقع المجتمع الدولي برمته ملزمون أخلاقيا بكفالة أن تتوفر لنا في الحقيقة الإرادة لمنع وقوع عملية أخرى للإبادة الجماعية منعا باتا. وربما يعد اليوم الخطوة الأولى. وسوف تظل رواندا بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي في سعيها لإعادة بناء أسس مجتمعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي سعيها لتحقيق المصالحة الوطنية.

للمرة الثانية دعونا لا نخذلهم مرة ثانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية كندا.

أشعيا برلين، الفيلسوف المعروف جيدا، أعرب ذات مرة عن رأي بأن الواجب الأساسي للسياسات هو تجنب ”المعاناة الشديدة“. هذه النصيحة الرشيدة لم تطبق، لا سيما فيما يتصل بحالة رواندا. لقد كشفت عملية الإبادة الجماعية في ذلك البلد بصورة وحشية للغاية ذلك الجانب الثابت الأكثر ظلاما من جوانب الطبيعة البشرية، كما كشفت حقيقة الريبة والتدمير والكراهية والعنف غير المكبوح.

ويخامرني الشك في أنه ليس ثمة فرد في هذه القاعة بوسعه أن يلتفت إلى الوراء وينظر إلى تلك الفترة دون أن يشعر بالأسى ودون أن يشعر بقدر كبير من الحزن إزاء الفشل في مساعدة شعب رواندا في وقت حاجته. والأعمال الوحشية التي قام بها مرتكبو الإبادة الجماعية دون أن يتصدى لهم أحد جعلت، مرة أخرى، التعهد بأن ذلك ”لن يحدث مرة أخرى“ مجالا للسخرية.

وبالنسبة للأمم المتحدة، اقتربت المأساة الرواندية من إلغاء الايمان في قدرتها على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله. إن وجود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على أرض الواقع ولَّد لدى المدنيين تصورا بأنهم في أمان من العنف. وحقيقة أن تلك الثقة بالأمم المتحدة لم تكن في محلها مسألة تثير قدرا كبيرا من الخجل وخيبة الأمل لدى كل مؤيدي المبادئ والمثل المتضمنة في الميثاق.

مع ذلك، فإن الجنود ذوي الخوذ الزرق، الذين قُوبلت صيحاتهم من أجل الدعم بتجاهل متعمد، تمكنوا من

إنقاذ أرواح عشرات الآلاف، وهذا يشكل مصدرا للفخر والإلهام.

(تكلم بالفرنسية)

لقد صرح أحد حفظة السلام، وهو الفريق روميو دالير، القائد الكندي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، بأنه سوف يتقاعد في هذا الأسبوع. وحسبما ورد فيما صرح به ببساطة، ”أنا ضحية رواندا، أنا ضابط مجروح“. إن نزاهته الأخلاقية وبعد نظره وبصيرته وزعامته، في ظل ظروف قاسية لا يمكن تصورها، تقدم نموذجا رائعا.

(تكلم بالانكليزية)

أعلم أن الكلمات التي أعرب عنها بسخاء كثيرون من الجالسين حول طاولة المجلس بشأن أعماله وبشأن أعمال كل من خدموا في الميدان، سوف تقدم الشيء الكثير للمساعدة على تضميد بعض الندوب من جراء تلك التجربة.

وتقرير لجنة التحقيق المستقلة في الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة أثناء عملية الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في ١٩٩٤، يعرض بصورة نابضة بالحياة، كما سمعنا هذا الصباح، الهفوات والأخطاء وأوجه القصور. وكذلك سيستخلص الدروس، وهي دروس يجب علينا أن نوليها اهتماما دقيقا.

إننا ندين بقدر كبير من الامتنان لرئيس وزراء السويد السابق إنغفار كارلسون، ولزملائه على عملهم. ومثل الكثيرين من الأعضاء، أود أن أشيد بالأمين العام كوفي عنان لأنه عمل على ضمان ألا ننسى، واعترف علانية بتقصير المنظمة في هذه المأساة.

ويجب على المجلس أن يتحمل قسطا من المسؤولية عن هذه المأساة. وأفضل طريقة لتكريم الضحايا الآن إنما تكون من خلال التزام راسخ بألا نتخلى أبدا عن المدنيين الذين يقعون ضحايا الصراع المسلح، بل وبدلا من ذلك أن نعمل على تركيز طاقاتنا واهتمامنا على حمايتهم قولا وفعلا.

وتوضح توصيات لجنة التحقيق المستقلة ما ينبغي عمله. أولا، يجب إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. وهناك توافق دولي في الآراء يتزايد ولا يمكن إنكاره بأن المسؤولين عن عمليات الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ينبغي محاسبتهم. وإنشاء المجلس لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا دفع بهذا الأمر قدما. وإن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لهو أوضح تعبير عنه حتى الآن. وتقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية خاصة تتمثل في ضمان التصديق على النظام الأساسي للمحكمة بسرعة وضمان تنفيذه بصورة فعالة. وسيمثل ذلك رادعا رئيسيا للإساءات في المستقبل. فلتكن الرسالة واضحة لا لبس فيها ومفهومة بوضوح: سيجري تعقب المخالفين ومحاكمتهم وإنزال العقاب بهم.

كذلك يوضح تقرير لجنة التحقيق المستقلة بجلاء شديد أنه ينبغي تحسين تدفق المعلومات. ولا يترك أي مجال للشك في أنه يجب على المجلس أن يعزز من قدرته على تحليل ورصد الحالات المتفجرة وأنه ينبغي تحسين تشاطر المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بين المجلس وإدارات الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذا الغرض، فإننا نرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات الإنسانية التابعة لها من أجل تطوير إطار للتنسيق مع التشديد على الوقاية والاستعداد.

ومجلس الأمن بدوره يحتاج إلى مواصلة توسيع نطاق المشاركين في الحوار ومصادر المعلومات. وكلما ازداد تنوع قنواته، ازدادت فرص تلقيه لإشارات الخطر المحدق.

وليس هناك من شيء يخشاه المجلس من إفساح المجال أمام إسماع أصوات ضحايا المعاناة والقهر في وقت مبكر ومرارا وبشكل علني. وهذا لا يقوض من شرعية المجلس أو من قدرته على التصرف. بل على النقيض من ذلك، فذلك يعمل على تعزيزه.

ومن الأساسي أيضا توفير الاستجابة السريعة والحاسمة. إلا أنه، في الوقت الذي تتزايد فيه الالتماسات لتوفير جنود لحماية المدنيين، فإن قدرة الأمم المتحدة نفسها على إدارة بعثات معقدة تتعرض لإجهاد شديد.

وتعزيز ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية، بما فيها قدرة مقار البعثات على الانتشار السريع، ينطوي على أهمية حيوية لعكس هذا الاتجاه. وكذلك شأن النهج المنسق والمتكامل لتحديد وتعبئة وتخصيص الموارد العسكرية الضرورية بل وفي الواقع الموارد المدنية. إلا أن الجهود الرامية الى تنفيذ هذه النهج قد تُركت، وبصراحة شديدة، لتتآكل.

إن مجلس الأمن يقف على خط المواجهة بالنسبة لهذه المسألة الأساسية. فلا يكفي مجرد الترخيص لعمليات السلام؛ لقد آن الأوان لكي يشارك المجلس بصورة أكثر نشاطا في ضمان توفير القدرة على الاضطلاع بهذه البعثات بسرعة وبفعالية.

ويحتاج المجلس أيضا إلى ضمان توفير الأموال الكافية لعمليات الأمم المتحدة، والموارد الضرورية لها والولايات القوية على نحو مناسب وقواعد اشتباك واضحة لتنفيذ المهام المنوطة بها.

وهناك إشارات تدل على أن المجلس يأخذ هذا الأمر مأخذ الجد. فالبعثات في سيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتيمور الشرقية تتمتع بالولايات وبالالتزامات بتوفير الأفراد لحماية الناس بصورة كافية والتصدي للوقائع على الأرض.

إلا أن استجابة المجلس في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشير إلى أنه لا يزال هناك مجال لإجراء تحسينات.

وهذه الإجراءات مجتمعة، إذا تابعنا تنفيذها، ستتيح لنا أن نحسم الصراع بصورة أفضل وأن ننهض بالسلام وأن نعزز الأمن الإنساني وأن نساعد في منع وقوع الكوارث الإنسانية.

ولكن إذا كنا صادقين مع أنفسنا، فليس هناك أي يقين بأن أبشع الإساءات، كتلك التي وقعت في رواندا لن تحدث مرة أخرى. والواقع أنه توجد أدلة وافرة على العكس من ذلك. فالجهود الوقائية لن تنجح دائما. والانحدار إلى أقصى درجات المعاناة الإنسانية لا يمكن كبحه دوما.

وفي هذه الحالات الاستثنائية جدا، فإن حماية المدنيين تتطلب تعزيز استعدادنا للتدخل بقوة عند الاقتضاء. واسمحوا لي أن أكون واضحا جدا. إن التدخل العسكري ليس مطلوبا إلا في الحالات الخطيرة جدا: مثل الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الضخمة والمنظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تتسبب في معاناة واسعة النطاق وإزهاق الأرواح. فالاختبار الذي نفكر فيه صعب جدا. والعتبة عالية.

والهدف من التدخل لا يتمثل في تهديد السلامة الإقليمية للدولة، وإنما في إنهاء المعاناة المنتشرة على نطاق واسع. والواقع أن التدخل الخارجي لحماية الناس لا يمكن فهمه إلا عندما يعجز الذين يتحكمون بالدولة عن الوفاء بهذا الائتمان الأساسي والضروري أو عندما يفتقرون بوضوح إلى الاستعداد للوفاء بذلك.

ونرى أن أية مناقشة تتعلق بالتخفيف من حدة المعاناة ودور المجلس في هذا العمل تحتاج إلى تناول هذه الاعتبارات، وأولها مبرر القيام بهذا العمل. فالوزن الاجمالي

لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، والاتجاه الدولي المناهض للإفلات من العقوبة والسوابق التي ضربها المجلس نفسه تبرر جميعها هذا العمل. وهناك مجموعة متزايدة من القوانين العرفية التي بدأت ترسي معايير إنسانية جديدة يجب الاعتراف بها.

ثانيا، يجب علينا أن ننظر إلى المبادئ التوجيهية للعمل. وحالما ينعقد العزم على أن العنف، واقعيا كان أو متوقعا، يفي بمتطلبات الاختبار، فإن هناك عوامل أخرى توجه القرار بالتدخل أو عدم التدخل، بما في ذلك فيما إذا كان الوقت قد استنفد أخيرا أمام الوسائل السلمية الأخرى لحسم التهديد؛ وفيما إذا كان هناك خطر بأن التهديد، إذا ترك لوحده، يعرض للخطر الأمن الإقليمي أو الدولي؛ وفيما إذا كان العجز عن التدخل في كل مكان يعني أننا يجب ألا نتدخل في أي مكان.

ثالثا، ينبغي توفير إطار للعمل. وهذا ينبغي أن يسمح بقدر كاف بوقف الانتهاكات الضخمة والمنظمة، ولكن ينبغي أن يوازن بصورة واضحة بضمانات قوية لضمان عدم إساءة استخدامه. وتحقيقا لهذا الغرض، يتعين علينا أن نكون على يقين بأن خطورة الأزمة تعززها الأدلة الكاملة، وأن القوة العسكرية يمكنها أن تسهم وسوف تسهم في إنهاء المعاناة الواسعة النطاق وإزهاق الأرواح؛ وأن مستوى القوة المستخدمة يتناسب مع الظروف؛ وأن استخدام القوة متعدد الأطراف ويحظى بتأييد واسع النطاق؛ وإنها جزء من استراتيجية طويلة الأجل لبناء السلام وإدامة السلام.

لقد أشار كثيرون إلى أن هذه المناقشة لا قبل للمجلس باستهلالها. إلا أنها مناقشة لا يسعنا أن نفوتها وينبغي ألا نفوتها، وكلما عقدت بصورة عاجلة كان ذلك أفضل. لقد كان ثمن عدم التحرك باهظا جدا - بالنسبة لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا، وبالنسبة لغيرهم ممن يتعرضون لإساءات شديدة، وبالنسبة لأمن الناس عموما ومصداقية هذه المنظمة.

ولو أننا تصدينا لهذا الموضوع البالغ الصعوبة في وقت مبكر وعملنا من أجل الوصول إلى نوع من الاتفاق العام بشأنه، فلربما كنا قد فعلنا ما هو أكثر لتفادي الإبادة الجماعية الرواندية أو وقفها وهي في المهد. إن بروز فرص أخرى لأمر نادر، لكن لدينا الآن فرصة. ولربما كان أهم مقترح في تقرير لجنة التحقيق المستقلة المقترح الذي ينص على وضع خطة عمل على نطاق المنظومة لمنع الإبادة الجماعية، وأضيف إلى ذلك جميع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وكما قال ممثل جامايكا، فإن الجمعية الألفية تتيح فرصة من أجل العمل لتحقيق هذا الهدف، وكما يشير الأمين العام إلى ”التأكيد مجددا على الدور المركزي للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان“ (A/54/2000، الفقرة ٢١١)

وفي هذا السياق، فإن تركة الإبادة الجماعية الرواندية ليست مأساوية فحسب، إنها مبعث أمل أيضا. ويخبرنا فيليب غوريفيتش في كتابه المثير والنابض بالحياة كيف أن مجموعة من فتيات الهوتو الشابات في مدرسة راهبات كاثوليكية رفضن أن يتركن صديقاتهن من التوتسي، مع أنهن أمرن بذلك من جانب الجزارين. ونظرا لخيار الحرية من ذلك النوع من المعاناة، فقد اخترن البقاء ودفعن الثمن في نهاية المطاف: أي حياتهن. وإن شجاعة وتضحيات أولئك الفتيات في مدرسة الراهبات تلك ينبغي أن تكون دليلا ومصدر إلهام للذين يجتمعون حول هذه الطاولة وفي كل مكان، لأننا لا نستطيع أن نفعل أقل من ذلك.

إن تطوير خطة عمل للأمم المتحدة لحماية البشر من أبشع أشكال الإساءات ومن أخطر المنتهكين سيكون قد

تأخر كثيرا بالنسبة لضحايا الماضي، ولكن نأمل ألا يكون قد تأخر كثيرا بالنسبة لنا وبالنسبة لأجيال المستقبل.

الآن أستأنف مهامي كرئيس للمجلس. المتكلم التالي ممثل رواندا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موتابوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائكم الكلمة لي بشأن موضوع ذي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي وبالنسبة لأسرة الأمم المتحدة برمتها. وأشكر كندا على عقدها هذه المناقشة المفتوحة اليوم حول تقرير كارلسون - بعد أربعة شهور تقريبا منذ صدور التقرير. وأتوجه كذلك بتقديري وتهانئي إلى أسلافكم المرموقين، سيدي، إذ أن قيادتهم للمجلس أدارت هذا الجهاز في مداولاته الحكيمة. وإننا نتمنى لكم جميعا أطيب الأماني.

وإننا نشكر من صميم قلبنا جميع الأعضاء على بياناتهم، وعلى كلماتهم تعبيرا عن الأسف، والمؤاساة والمؤازرة لنا وللذين قضوا نحبهم وبخاصة للذين ماتوا أبطالا وهم يحاولون إنقاذ الأرواح.

وتود رواندا حكومة وشعبا أن تشكر صاحب الفخامة السيد كوفي عنان على تكليفه بإعداد ذلك التقرير الشجاع بالنيابة عن المنظمة؛ ونحن نهنئه. إن الأمم المتحدة، والعالم ورواندا مدينة بالشكر والتقدير لرئيس الوزراء السابق انغفار كارلسون وفريقه الذي يتكون من السيد هان سونغ - جو والفريق روفس م. كوبولاتي ، بمساعدة السيدة إلينور همرشولد والسيد لي شينوا - لعملهم الشاق والشامل في تجميع ما يعرف اليوم باسم تقرير كارلسون. إن التقرير يصف بتفصيل دقيق ما حدث وما لم يحدث، ما كان مقصودا وما لم يكن، أثناء فترة زمنية محددة خلال الإبادة الجماعية في رواندا عندما كانت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة موجودة في بلدي. وكل كلمة، وكل جملة، وكل فقرة، تحتوي على تفاصيل الخطأ الذي وقع، أين، وكيف، - وبخجل - لماذا.

هذا الوقت ليس مناسبا للخوض في الماضي وإنما من الواضح أنه الوقت المناسب لذكر ما يجيء بعد ذلك وللإبقاء على قوة الدفع. إن العالم ورواندا ينتظران الآن الاستماع من جميع أعضاء مجلس الأمن. وقد استمعنا بالفعل إلى بياناتهم التي نشكرهم عليها، ولكن ما الذي يجيء بعد ذلك؟ إن بلدي، رواندا، باعتباره عضوا ملتزما وحريصا من أعضاء الأمم المتحدة، يود أن يستمع من جميع أعضاء المجلس حول السياسات والتدابير التي تتخذها هذه الهيئة أو في نيتها أن تتخذها للتأكد من أن ما حدث بشكل مأساوي في رواندا، كما شوهد على شاشات تلفزيونات العالم، لن يحدث مرة أخرى في أي مكان على الأرض. إن التقرير يبين دون أدنى شك أن العالم فشل في رواندا. والحكومة الرواندية والشعب الرواندي يشعران بالامتنان تجاه الذين وضعوا أيديهم على قلوبهم واعتذروا بالنيابة عن شعوبهم وحكوماتهم لخذلانهم رواندا. وأنا أعلم أن القيام بهذا ليس سهلا؛ إنه موقف شجاع يراد به مصالحتنا مع الماضي الحزين. ونحن نود أيضا أن نؤكد مجددا شكرنا الخالص للذين ساعدونا في الأوقات العصيبة؛ وتلك الأوقات لم تنته بعد.

إن كل فرد رواندي - بل بالفعل كل صديق لرواندا - كان بطريقة أو بأخرى ضحية لما حدث. وضحايا الإبادة الجماعية في رواندا يعانون معاناة قاسية من مصاعب بدنية ونفسية ومصاعب ما بعد المأساة. وحكومة رواندا تدمي في سبيل كتم صرخاتها، ولكن دون جدوى في ضوء البعد الساحق للمشكلة والوسائل الضئيلة التي في يديها. والنتائج والتوصيات التي وردت في تقرير كارلسون جديرة بإعادة الدراسة للتأكد من عدم حدوث شيء من هذا القبيل مرة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن التوصيتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة تناشدان بالتحديد الجميع، كدول أعضاء

فرادى، القيام بالعمل الذي طال انتظاره حتى يمكن لضحايا الإبادة الجماعية، بما في ذلك الأحياء الذين يشعرون بالمرارة واليأس، أن يشعروا برياح التغيير آتية تجاههم من المجتمع الدولي. إن الأمر يتطلب ''خطة مارشال صغيرة'' فريدة من نوعها لرواندا، كما يقول أعضاء كثيرون غالبا في ردهات هذا المبنى، ولكن بشكل انفرادي. إن من الممكن عمل شيء يدهش العالم مرة أخرى - ولكن بالقيام بشيء إيجابي كبير في نهاية الأمر. ويمكن لجميع الأعضاء أن يفعلوا هذا كبلدان فرادى، وكبلدان العالم.

إن الوقت ليس متأخرا أبدا لتصحيح الأوضاع، والشعب الرواندي الذي خذله المجتمع الدولي كله كان له الحق في الحياة ولكنه فقد أفضل ما يمنحه الله للإنسان. وأعتقد أن لديه أيضا آذانا يستمع بها إلى ما نقوله اليوم؛ إننا نحييه. وإن البلد والناس الذين بقوا على قيد الحياة فقدوا كل شيء عملوا من أجله وعاشوا له. وأنا هنا أمثلهم جميعا. وهم أيضا لهم الحق في العدالة، وفي الانتعاش، وإعادة التأهيل، وإعادة الاندماج والمصالحة الحقيقية كجزء من جهد تعويضي متضافر من الأعضاء فرادى ومن غيرهم، من البلدان الأعضاء بالمجلس ومن سائر أعضاء المنظمة. إن لدينا شواغل. وتقرير كارلسون هو تقرير الأعضاء. وما يفعلون به هو ما يهم العالم والضحايا. وإذا ما كان بوسع حكومة رواندا والشعب الرواندي أن يساعدا الأعضاء على مساعدتهما بأحسن وجه، فاسمحوا لي بأن أعيد تأكيد تأييدنا وتعاوننا الكاملين عندما يكتسي العمل الفوري أهمية جوهرية.

إن التقرير يتحدى بوضوح ضمير المجتمع الدولي ويثير موضوع مسؤوليات الأطراف في اتفاقية ١٩٤٨ عن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. والتردد في الاعتراف بأن إبادة جماعية كانت قائمة في رواندا لم يكن سوى تعبير عن عدم رغبة الأقوياء في الارتقاء إلى مستوى تلك المسؤولية. ومن الحقائق أن كثيرين من الذين دبروا الإبادة الجماعية في رواندا لم يقدموا للعدالة حتى اليوم. وبينما تكافح رواندا من أجل إعادة بناء نفسها، فلتكن كلمات الأمين العام، غير الموجود معنا اليوم، أساسا للعمل:

> ''من بين كل أهدافي كأمين عام، ليس هناك ما أرى أنني أكثر التزاما به من هدف تمكين الأمم المتحدة من ألا تفشل مرة أخرى في حماية سكان مدنيين من إبادة جماعية أو من تقتيل جماعي''. (بيان صحفي SG/SM/7263، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)

ذلك ينبغي ألا يكون بيانا للأمين العام فقط وإنما لمجلس الأمن ولنا جميعا أيضا.

وبهذه الطريقة، يحدونا الأمل أن يُمنح العميد دير والناجون من المذبحة الجماعية فرصة للمصالحة مع الله ومع الأبطال الآخرين: أولئك من بيننا الذين أقاموا شراكات طويلة الأجل مع رواندا لإعادة بناء البلد ولإصلاح نسيج المجتمع الرواندي الذي مزق تمزيقا شديدا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كارلسون.

السيد كارلسون (تكلم بالانكليزية): أعتقد أن البيان الذي أدلى به توا ممثل رواندا ينبغي أن يكون البيان الأخير في هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.